

صندوق النقد الدولي



النظام العام لنشر البيانات

مرشد للمشاركين والمستخدمين

صندوق النقد الدولي



النظام العام لنشر البيانات

مرشد للمشاركين والمستخدمين

٢٠٠٧

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن النظام العام لنشر البيانات هو:

رئيس، قسم معايير نشر البيانات
إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي
Chief, Data Dissemination Standards Division
Statistics Department, International Monetary Fund
700 19th Street, N.W.
Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-4874 فاكس: (202) 623-6165
بريد إلكتروني: gdds@imf.org إنترنت: <http://dsbb.imf.org/gddsindex.htm>

Cataloging-in-Publication Data

النظام العام لنشر البيانات: مرشد للمشاركين والمستخدمين -
[واشنطن العاصمة]: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧

p. cm.

Includes bibliographical references.
ISBN 978-1-58906-632-8

1. Statistical services -- Handbooks, manuals, etc. 2. International Monetary Fund --
Handbooks, manuals, etc. I. International Monetary Fund. Statistics Dept.
HA36.G8512 2007

السعر ٢٥ دولاراً أمريكياً

يرجى إرسال الطلبات إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: <http://www.imf.org>

المحتويات

هـ	تقديم
ز	المختصرات
١	أولاً- مدخل إلى النظام العام لنشر البيانات
١	خلفية
٢	طبيعة النظام العام لنشر البيانات
٣	أهداف النظام العام لنشر البيانات
٣	دور النظام العام لنشر البيانات
٥	ثانياً- نظرة عامة على النظام العام لنشر البيانات
٥	وثيقة النظام العام لنشر البيانات
٥	المشاركة في النظام العام لنشر البيانات
٦	النظام وجودة البيانات
٧	إنتاج البيانات وإعدادها ونشرها
٧	أهم السمات التشغيلية للنظام العام لنشر البيانات
١٠	ثالثاً- أبعاد النظام العام لنشر البيانات
١٠	الإصطلاحات المستخدمة في النظام العام لنشر البيانات
١٠	بعد البيانات
٢٦	بعد جودة البيانات المنشورة
٢٧	أبعاد موضوعية البيانات المنشورة وإتاحة الاطلاع العام
٣٩	رابعاً- البيانات الوصفية واللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات
٣٩	مقدمة
٣٩	الجدول أ: الأطر الشاملة
٤٠	الجدول ب: فئات البيانات، والمؤشرات الأساسية، والمفاهيم الأساسية، والبيانات الاجتماعية-الديمقراطية
٤٠	الجدول ج: موضوعية البيانات المنشورة وإتاحتها للاطلاع العام
٤٠	الجدول د: عرض إطار تقييم جودة البيانات
	الملاحق
٥٦	١- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
٥٨	٢- المبادئ التوجيهية الدولية لفئات البيانات المختارة
٦١	٣- قائمة مؤشرات الغايات النهائية للتنمية في الأفق الجديدة
٦٥	٤- دور المنسق القطري للنظام العام لنشر البيانات
٦٧	الفهرس
	الإطار
٦	١-٢ الأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات
	الجداول
٣٣	١-٣ بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات

تقديم

الغرض من هذا المرشد هو شرح طبيعة النظام العام لنشر البيانات (GDDS) وأهدافه ووصف جوانبه التشغيلية وتقديم إرشادات عملية للبلدان الأعضاء حول المشاركة فيه. ويوفر النظام العام لنشر البيانات للبلدان الأعضاء إطاراً أساسياً لاعتماد استراتيجية قُطرية أعم تهدف إلى تطوير الإحصاءات. وبعبارة أخرى، يغطي هذا النظام مجموعة من الإحصاءات المسلم بأهميتها لجميع البلدان في صنع السياسات وإجراء التحليلات في بيئة تتزايد الحاجة فيها إلى إحصاءات ذات صلة وتتسم بالشمولية والدقة. ويتناول النظام العام لنشر البيانات جميع القضايا التي تكتسب أهمية كبيرة في إعداد ونشر البيانات ووضع خطط محددة لتحسينها بغية تحقيق التناسق بين الإجراءات القطرية وأفضل الممارسات.

وقد أفاد المرشد في صيغته الحالية، التي تنسخ الصيغة المُحدثة في أكتوبر ٢٠٠٤، من اقتراحات وتوصيات البلدان الأعضاء المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. وتتضمن هذه النسخة أيضاً القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن عرض البيانات الوصفية للنظام العام لنشر البيانات ضمن إطار تقييم جودة البيانات (DQAF). ويتوقع استمرار تطور هذا المرشد مع تطور النظام العام لنشر البيانات.

ومنذ إنشاء النظام العام لنشر البيانات في ديسمبر ١٩٩٧، وإدارة الإحصاءات بالصندوق تتعاون تعاوناً وثيقاً مع البلدان الأعضاء ومع منظمات دولية أخرى بشأن هذا النظام. ويوفر النظام للبلدان الأعضاء المشاركة فيه أداة إدارية وإطاراً لتعزيز اتباع منهجية إحصائية سليمة وإعداد البيانات ونشرها بأساليب متخصصة. وقد عملت إدارة الإحصاءات، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي، على مواصلة تطوير المبادئ التوجيهية للنظام العام لنشر البيانات وتطبيقها. وفي هذا الصدد، يتعين إبراز مساهمة البنك الدولي القيمة في صياغة الجانب الاجتماعي - الديمغرافي من النظام العام لنشر البيانات.

ويبقى الغرض من النظام العام لنشر البيانات متمثلاً في مساعدة البلدان الأعضاء في تطوير نظمها الإحصائية. فالنظام يسمح كذلك للأجهزة المنتجة للبيانات بالتحكم في برامجها للتطوير الإحصائي على نحو منظم، والتنسيق الفعال فيما بين الأجهزة المنتجة للبيانات والمستخدمين والمجتمع الدولي. ويدعم صندوق النقد الدولي هذه الجهود عن طريق تقديم المساعدة الفنية وحفز مصادر أخرى على تقديم الدعم.

ويمثل هذا المرشد أهمية خاصة للبلدان المشاركة فعلياً بفضل ما يشهده من تغيير مستمر. ويجب على البلدان المشاركة تحديث بياناتها الوصفية ومراجعتها للتعبير عن كيفية مواكبة أنشطتها المعنية بإعداد الإحصاءات ونشرها للتغيرات اللازمة في أفضل الممارسات الإحصائية.

وإضافة إلى ذلك، فإنني أدعو البلدان الأعضاء الراغبة في المشاركة بالنظام العام لنشر البيانات، والبلدان النشطة في استعدادات المشاركة، لكي تطلع على قسم النظام العام لنشر البيانات الوارد في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي أعدها صندوق النقد الدولي وذلك في الموقع الإلكتروني للوحة: <http://dsbb.imf.org/gddsindex.htm>. ويحتوي هذا الموقع على مجموعة من المعلومات المستفيدة عن الممارسات الإحصائية بالإضافة إلى خطط تطوير الإحصاءات في البلدان المشاركة في النظام.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى موظفي قسم معايير نشر البيانات في إدارة الإحصاءات على جهودهم في إعداد هذا النص، وموظفي إدارة العلاقات الخارجية على جهودهم في إعداد الصياغة التحريرية للنص النهائي وتنسيق طباعة هذا المرشد.

روبرت إدواردز
مدير إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

المختصرات

BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
<i>BPM5</i>	<i>Balance of Payments Manual, fifth edition</i>	دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة
CD	Compact disc	اسطوانة مدمجة
c.i.f.	Cost, insurance, and freight	التكلفة والتأمين والشحن (سيف)
COFOG	Classification of the Functions of Government	تصنيف وظائف الحكومة
COICOP	Classification of Individual Consumption by Purpose (UN)	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (الأمم المتحدة)
DQAF	Data Quality Assessment Framework	إطار تقييم جودة البيانات
DSBB	Dissemination Standards Bulletin Board	اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات
ECE	Economic Commission for Europe (UN)	اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الأمم المتحدة)
ECOSOC	UN Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
<i>ESA 1995</i>	<i>European System of Accounts 1995</i>	النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥
f.o.b.	Free on board	تسليم ظهر السفينة (فوب)
GDSD	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
<i>GFSM 1986</i>	<i>A Manual on Government Finance Statistics 1986</i>	دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦
<i>GFSM 2001</i>	<i>Government Finance Statistics Manual 2001</i>	دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١
ICP	International Comparison Program	برنامج المقارنات الدولية
IIP	International Investment Position	وضع الاستثمار الدولي
ILO	International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
ISIC	International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (UN)	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الأمم المتحدة)
ITRS	International Transactions Reporting System	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
MDGs	Millennium Development Goals	أهداف التنمية في الألفية الجديدة
<i>MFSM</i>	<i>Monetary and Financial Statistics Manual</i>	دليل الإحصاءات النقدية والمالية
MNSDS	Minimum National Social Data Set, as recommended by the United Nations Statistical Committee	مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، حسب توصية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة
ODA	Official development assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OECD/DAC	OECD/Development Assistance Committee	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية
PPI	Producer price index	مؤشر أسعار المنتجين
PPP	Purchasing power parity	تعادل القوى الشرائية
ROSC	Report on Observance of Standards and Codes	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
<i>1993 SNA</i>	<i>System of National Accounts 1993</i>	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
UNDF	United Nations Development Framework	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNESCO	United Nations Education, Scientific, and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
UNSD	United Nations Statistics Division	شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WPI	Wholesale price index	مؤشر أسعار الجملة

أولاً: مدخل إلى النظام العام لنشر البيانات

خلفية

- وفي ٦ فبراير ١٩٩٨، دعا مدير عام صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء التي لم تشارك في المعيار الخاص لنشر البيانات إلى تعيين منسق قطري يمكن أن يعمل كمسؤول اتصال مع خبراء الصندوق بشأن جميع القضايا المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات.
- وفي يونيو ١٩٩٨، وزعت الصيغة الأولية من هذا المرشد على البلدان الأعضاء.
- وخلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠، نظم الصندوق تسع حلقات نقاش/حلقات تطبيقية إقليمية بتمويل من الحكومة اليابانية، كانت بمثابة منتديات لمناقشة وشرح النظام العام لنشر البيانات للمسؤولين الممثلين للأجهزة الإحصائية في ١٣١ بلداً عضواً في الصندوق ممن حضروا هذه المنتديات.
- وفي ٢٩ مارس ٢٠٠٠، قرر المجلس التنفيذي إدراج بيانات الدين الخارجي وجدول خدمة الدين كمؤشر أساسي ضمن فئة بيانات القطاع الخارجي بعد أن كان إدراجها حتى ذلك الحين من التوسعات المحبذة في النظام العام لنشر البيانات.
- وفي مايو ٢٠٠٠، أنشأ الصندوق موقعاً إلكترونياً للنظام العام لنشر البيانات (<http://dsbb.imf.org>) في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات لتعريف الجمهور بكل بلد عضو مشارك في النظام، وممارساته الإحصائية الراهنة، وخطته لتطوير النظام الإحصائي ضمن إطار النظام العام لنشر البيانات.
- وفي ٢٣ يوليو ٢٠٠١، أجرى المجلس التنفيذي مراجعة للنظام العام لنشر البيانات شملت فئات البيانات الاجتماعية-الديمقراطية التي تمت صياغتها في قالب جديد، وذلك في سياق المراجعة الرابعة لمبادرات معايير البيانات التي يجريها صندوق النقد الدولي.
- وفي ٦ نوفمبر ٢٠٠٣، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إجراء تعديل آخر في النظام للإقرار صراحة بمؤشرات رصد أهداف التنمية في الألفية الجديدة (MDGs) ووضع نظم ملائمة للمراقبة الإحصائية.

١-١ في أعقاب الأزمة المالية الدولية التي حدثت في الفترة بين ١٩٩٤-١٩٩٥، ساد التسليم بأن إتاحة البيانات الاقتصادية والمالية الشاملة بسهولة وفي التوقيت المناسب للاطلاع العام يمكن أن يسهل صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية كلية سليمة واتخاذ قرارات استثمارية صائبة. ويمكن أن تؤدي هذه السياسات والقرارات بدورها إلى الحد من تواتر وقوع نوبات الاضطراب غير العادية في الأسواق المالية والتخفيف من حدتها مستقبلاً.

٢-١ وبناء على ذلك، وفي إبريل ١٩٩٥، طلبت اللجنة المؤقتة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي (التي تغير اسمها ليصبح «اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية») إلى المجلس التنفيذي أن يركز على وضع معايير تسترشد بها البلدان الأعضاء في إتاحة البيانات الاقتصادية والمالية للاطلاع العام. وفي أكتوبر ١٩٩٥ وافقت اللجنة المؤقتة على وضع معيار من مستويين، أحدهما معيار خاص لإرشاد البلدان التي أمكنها دخول أسواق رأس المال الدولية أو التي قد تسعى للوصول إليها، والآخر معيار عام تسترشد به جميع البلدان الأعضاء.

٣-١ وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ٢٩ مارس ١٩٩٦ على المستوى الأول من المعيار المسمى المعيار الخاص لنشر البيانات. ونظر المجلس التنفيذي في مارس ١٩٩٧ في المقترحات الخاصة بالمستوى الثاني المسمى النظام العام لنشر البيانات، واتخذ قراره الرسمي بالموافقة على إنشاء النظام العام لنشر البيانات في ١٩ ديسمبر ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، حدثت التطورات التالية:

- في يناير ١٩٩٨، صدرت وثيقة بعنوان النظام العام لنشر البيانات يشار إليها بعبارة «وثيقة النظام». وتشكل هذه الوثيقة المصدر المرجعي الأساسي لماهية النظام العام وكيفية تطبيقه. ويجري تحديث هذه الوثيقة بانتظام لكي تتضمن التغيرات في النظام العام لنشر البيانات.

^١ راجع قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة التابعة لشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (UNSD) وذلك على العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://millenniumindicators.un.org>

الناشئة في المجتمع الإحصائي الدولي، وتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى الراغبة في ذلك ومع مجتمع مستخدمي الإحصاءات على الصعيد الدولي.

طبيعة النظام العام لنشر البيانات

٦-١ النظام العام لنشر البيانات عملية منظمة تلتزم البلدان الأعضاء في الصندوق من خلالها طوعاً بتحسين جودة البيانات التي تعدها وتنشرها نظمها الإحصائية على المدى الطويل لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي الكلي. وتحدد البلدان الأعضاء المشاركة في النظام بنفسها الأولويات التي تسعى لتحقيقها ضمن مجموعة من خطط التطوير الإحصائي، تقوم على الانتقال إلى نسق جديد لتحقيق كافة أهداف النظام العام لنشر البيانات وكذلك الاعتراف بنقص الموارد وأوجه القصور الأخرى التي تحدد وتيرة الانتقال. ويدعم صندوق النقد الدولي هذه الجهود بتقديم المساعدة الفنية في المجالات التي تتوافر له فيها الخبرة وبحفز مصادر أخرى على تقديم المساعدة.

٧-١ ويسلم النظام العام لنشر البيانات بالاختلافات بين البلدان المشاركة من حيث مراحل التطور الإحصائي وقدرتها على تحسين نظمها الإحصائية بمرور الوقت. وبالتالي، لا يفرض هذا النظام شروطاً محددة حيث يركز على تطوير النظم الإحصائية على المدى البعيد، كما أنه يتيح مساحة من المرونة في وتيرة التطبيق داخل كل بلد وعلى مستوى البلدان المختلفة.

٨-١ وفي حين يقضي النظام العام لنشر البيانات بتطوير النظم الإحصائية بأسلوب يبني على الأوضاع السائدة في البلدان المشاركة، فإنه يتوخى تحقيق ذلك بطريقة منظمة. فالنظام (١) يتضمن أهدافاً مصممة لدعم تطوير النظم الإحصائية على نحو منظم؛ (٢) ويوفر أدوات لتشخيص جوانب النظام الإحصائي التي تتطلب أولوية في الاهتمام، (٣) ويدعم صياغة وتطبيق خطط التطوير قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع توخي المرونة في تطويعها حسب الظروف المتغيرة.

٩-١ ويدعم النظام العام لنشر البيانات الممارسات الإحصائية السليمة في إعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية. ويحدد النظام مجموعات البيانات التي تكتسب أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي وفي مراقبة التطورات الاجتماعية والديمقراطية، كما يضع الأهداف والتوصيات لتطوير الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويولي النظام اهتماماً خاصاً لاحتياجات المستخدمين ويعالجها من خلال المبادئ التوجيهية بشأن جودة البيانات وموضوعيتها

• وفي ٢ نوفمبر ٢٠٠٥، وافق المجلس التنفيذي للصندوق^٢ على التوسع في دمج النظام العام لنشر البيانات في برنامج تقييم جودة البيانات التابع للصندوق من خلال تعديل هيكل البيانات الوصفية للبلدان وفقاً لإطار تقييم جودة البيانات. واتفق المديرون على أن استخدام هيكل موحد للبيانات الوصفية سيزيد من فعالية وكفاءة العمل بشأن النظام العام لنشر البيانات، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق المعنية بالبيانات، والمساعدة الفنية في مجال الإحصاءات. وأشار المديرون إلى فائدة النظام العام لنشر البيانات في إنجاز الإصلاحات الإحصائية كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر. وأيد المديرون تشجيع البلدان ومساعدتها في دمج هذا النظام في تقارير استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs) لتحقيق أقصى فائدة من هذه الخاصية، ومن ثم مراعاة الإصلاحات الإحصائية بصورة أكثر منهجية عند تضمين خطط الإنفاق العام في تقارير استراتيجية الحد من الفقر.

• وفي ٢ نوفمبر ٢٠٠٥ أيضاً، وافق المديرون بوجه عام على اقتراح تشجيع المشاركين في النظام العام لنشر البيانات على تقديم بيانات وصفية إضافية عن أنشطة ومنتجات النفط والغاز تحت فئات البيانات الموجودة في النظام. وذكر المديرون أن هذه المبادرة سوف توسع معرفة الجمهور وتزيد فهمه لكيفية قيام البلدان بتضمين معلومات السوق المتعلقة بالنفط عند إعداد مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٤-١ وقد أدت وتيرة التغيير في احتياجات مستخدمي الإحصاءات خلال السنوات الأخيرة، وما اقترن بها من عدم اليقين بشأن اتجاه تطور تلك الاحتياجات وأسلوب التطور ومعدله، إلى فرض تحديات خاصة أمام تطوير النظم الإحصائية، لا سيما في الظروف التي تسود فيها قيود شديدة على الموارد. ورغم فعالية الترتيبات التعاونية الدولية القائمة، فإنها تركز عادة على مجالات إحصائية محددة (كالحسابات القومية وميزان المدفوعات) بدلاً من التركيز على التطوير الكلي للنظم الإحصائية.

٥-١ ويجب على المسؤولين عن النظم الإحصائية إيجاد أساليب جديدة ومبتكرة لأداء مهمتهم المتمثلة في تلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات نظراً لتأثير عولمة الاقتصاد العالمي بصورة غير مسبقة على تشكيل الممارسات التحليلية لمجتمع المستخدمين. وإزاء هذه الخلفية، جاء إنشاء النظام العام لنشر البيانات لمساعدة البلدان في وضع عملية تطوير نظمها الإحصائية الكلية ضمن السياق الأوسع للاتجاهات

^٢ راجع IMF Executive Board's Sixth Review of the Fund's Data Standards Initiative في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/dsbb/list.htm>

ذلك هدفا ملائما بعيد المدى لجميع النظم الإحصائية. وعلاوة على ذلك، فمن شأن تحقيق هذا الهدف أن يضمن حدوث زيادة كبيرة مستقبلا في فائدة البيانات التي يجب استخدامها حينما تكون الحادثة في طليعة الأولويات، وذلك مقارنة بما يمكن أن يحدث في حالات مختلفة. وفي هذا السياق العام لجودة البيانات، وضعت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي إطار تقييم جودة البيانات ويمكن الاطلاع على معلومات عن هذا الإطار في الصفحة المرجعية لجودة البيانات (DQRS) على شبكة الإنترنت: <http://dsbb.imf.org>.

- وتركز خطط التطوير في النظام العام لنشر البيانات على الاطلاع على النظام الإحصائي بأكمله. ومن ثم يؤدي ذلك إلى تبسيط مهمة تحديد الأولويات وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد. وتغطي خطط التطوير وفق النظام العام لنشر البيانات ما يلي: (١) تشخيص الوضع الراهن وصياغة رؤية استراتيجية للاتجاهات المستقبلية؛ (٢) وضع خطة عمل مفصلة تحدد جميع الموارد اللازمة لإحراز الأهداف المنشودة؛ (٣) متابعة سير العمل بموجب هذه الخطط.
- ويمثل نشر البيانات الهدف النهائي في أي نظام إحصائي. وبناء على ذلك، يولي النظام العام لنشر البيانات أهمية خاصة للإجراءات المستخدمة في نشر البيانات، ومن المجالات الرئيسية التي ينصب عليها التركيز مسألة اختيار أساليب ملائمة وغير متحيزة لنشر البيانات.

دور النظام العام لنشر البيانات

١-١٢ يتمثل دور النظام العام لنشر البيانات في تسهيل تطور النظم الإحصائية للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. ومن الطرائق المتبعة لأداء هذا الدور توفير إطار لتوجيه موارد المساعدة الفنية بالشكل الأمثل وعلى نحو يكمل المبادرات التي تتخذ على المستوى القطري. ويمكن تسريع وتيرة التطور الإحصائي وتحديد الأولويات بشكل ملائم وتعديلها حسبما يلزم من خلال التركيز في الربط بين موارد المجتمع الإحصائي الدولي ومعرفته الفنية من ناحية، وما يتوافر على المستوى المحلي من ناحية أخرى.

١-١٣ ومن الأساليب الأخرى التي يتبعها النظام العام لنشر البيانات لتسهيل تطور النظم الإحصائية هو وضع معلومات (بيانات وصفية) في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات عن الممارسات الإحصائية وخطط تطوير النظم الإحصائية في البلدان المشاركة. ومن شأن هذه المعلومات، التي يصعب على المستخدمين الحصول عليها بوسائل أخرى، أن تمكن البلدان التي تنظر في تغيير نظمها الإحصائية من الاستفادة

وإتاحتها للاطلاع العام. وتتسق الأهداف والتوصيات التي وضعها النظام العام لنشر البيانات في هذه المجالات تماما مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.^٣

أهداف النظام العام لنشر البيانات

١-١٠ يهدف النظام العام لنشر البيانات، كعملية منظمة، إلى تلبية الاحتياجات الإحصائية. وقد أدى التكامل المتزايد في الأنشطة الاقتصادية والمالية بين البلدان إلى تكثيف الطلب على مجموعة متنوعة من البيانات الاقتصادية وبيانات أخرى لترتكز عليها مهمة إدارة الاقتصاد الكلي، وهي مهمة ازدادت تشعبا بمرور الوقت.

١-١١ وبناء على ذلك، يتناول النظام العام لنشر البيانات ثلاثة مجالات رئيسية هي: جودة البيانات؛ وخطط تطوير النظم الإحصائية؛ ونشر البيانات. وتشكل هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية أساسا قويا لصياغة سياسات التطوير الإحصائي على المدى البعيد.

- يُستخدم مفهوم الجودة في النظام العام لنشر البيانات في سياقين مختلفين هما: استخدامه كهدف أساسي للنظام (يشار إليه بعبارة جودة البيانات) وكبعد محدد في النظام (يشار إليه بمصطلح الجودة، وهو ما ترد مناقشته في الفصل الثاني). ويرتبط الهدف الأساسي للنظام بالمعنى الأول ويشكل إحدى خصائص البيانات الإحصائية. ويتمثل الهدف الأساسي في ضمان تطوير النظم الإحصائية واستمرارها بسبل تتيح إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها وفقا للمبادئ والممارسات التي تكفل الحفاظ على معايير مرتفعة للجودة الفائقة. وبذلك يقوم النظام على تطبيق مبادئ منهجية سليمة واعتماد ممارسات شديدة الدقة لإعداد البيانات ومراعاة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الكفاءة المهنية والموضوعية فضلا على كفاية نشر الإحصاءات. وليس الهدف من هذا النظام هو معالجة الحالات التي تمثل حادثة البيانات فيها مسألة جوهرية — وإنما يركز النظام على بناء القدرة على نشر إحصاءات تتسم بالجودة، ويمثل

^٣ يمكن الاطلاع على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في الموقع الإلكتروني التالي <http://unstats.un.org/unsd/goodprac/bpabout.asp>. ويشتمل الملحق الأول من هذا المرشد على نسخة من تلك الوثيقة. وقد أنشأت شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة أيضا موقعا إلكترونيا على شبكة الإنترنت للممارسات السليمة في مجال الإحصاءات الرسمية: <http://esa.un.org/unsd/goodprac/bpabout.asp>. ويقدم هذا الموقع مادة مرجعية عن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، ويورد شرحا للعناصر الأساسية لكل مبدأ منها، كما يعرض أمثلة للسياسات والممارسات التي تتبعها البلدان المختلفة في تطبيق العناصر المختلفة لهذه المبادئ (ويشمل ذلك النصوص المتشعبة إلى مواقع الهيئات الإحصائية ذات الصلة).

البيانات المصدر الوحيد لسبل الاتصال المتوافرة للمستخدمين لإعطاء آراء تقييمية عن الإحصاءات المنشورة.

١-١٤ كذلك يعزز النظام العام لنشر البيانات الاتصال والتنسيق على نحو أوثق بين مختلف الأجهزة المعنية بالأنشطة الإحصائية في البلد المشارك. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات تحفز الاتصال الوثيق بين معدي الإحصاءات في مختلف الأقطار.

من التجارب التي مرت بها بلدان أخرى تواجه ظروفًا مماثلة وقامت بتوثيق تلك التجارب بالفعل. ومن منظور مجتمع المستخدمين، توفر اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات مجموعة قيمة من المعلومات عن وضع التطور الإحصائي في البلدان الأعضاء والخطط التي اعتمدها لإجراء تحسينات في المستقبل. كذلك يسمح النظام العام لنشر البيانات بتحقيق التواصل الوثيق بين مستخدمي البيانات ومعديها. وبالنسبة لبلدان عديدة، تمثل البيانات الوصفية في النظام العام لنشر

ثانياً- نظرة عامة على النظام العام لنشر البيانات

• وتشكل جودة البيانات البُعد الثاني للنظام العام لنشر البيانات. ويغطي هذا البُعد المعلومات المتاحة لمساعدة المستخدمين في تقييم جودة البيانات التي يغطيها النظام. ويدعو النظام على وجه التحديد إلى ما يلي: (١) نشر الوثائق المتعلقة بالمنهجية ومصادر البيانات، (٢) نشر تفاصيل العناصر والمطابقات مع البيانات ذات الصلة، وكذلك الأطر الإحصائية.

• ويغطي البُعد الثالث مسألة موضوعية البيانات نظراً لضرورة توافر ثقة مجتمع المستخدمين في البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية. ومن المحددات الرئيسية لثقة المستخدم مدى موضوعية الأجهزة المعدة للإحصاءات وكفاءتها المهنية كما يتضح من شفافية ممارساتها وإجراءاتها. ويحدد النظام أربعة عناصر أساسية ضمن هذا البعد كما يلي: (١) نشر شروط إنتاج الإحصاءات الرسمية؛ (٢) تحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها؛ (٣) تحديد الوزراء المختصين بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة؛ (٤) تقديم معلومات عما يتم من تعديلات، والإخطار مسبقاً بأهم التغييرات في المنهجية المتبعة.

• وتستلزم طبيعة الإحصاءات الرسمية بوصفها سلعة عامة نشرها لمستخدمي البيانات بصورة تسمح بسهولة الإطلاع عليها وعلى قدم المساواة. ومن ثم فإن البعد الرابع للنظام هو إتاحة البيانات للاطلاع العام. ويولي النظام العام لنشر البيانات اهتماماً خاصاً لعنصرين من عناصر بعد سهولة الاطلاع العام هما:

(١) نشر جداول مواعيد النشر المسبقة؛

(٢) نشر البيانات لكافة الأطراف المعنية في آن واحد.

المشاركة في النظام العام لنشر البيانات

٢-٤ تقوم مشاركة البلدان الأعضاء في النظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي. وتتطلب المشاركة في النظام أن يتخذ البلد ثلاثة إجراءات تتعلق بهذا النظام، وتتوقف المشاركة على إتمام هذه الإجراءات كما يلي:

٢-١ يقدم هذا الفصل النظام العام لنشر البيانات وفقاً لما ورد في وثيقة النظام العام لنشر البيانات. ويورد هذا القسم أبعاد النظام الأربعة — وهي البيانات، والجودة، والموضوعية، وإتاحة الاطلاع العام. ويناقش كذلك مسألة جودة البيانات كأحد الأهداف الرئيسية للنظام، ويستعرض عملية إعداد البيانات ونشرها وفقاً للنظام، ويلخص السمات التشغيلية الرئيسية للنظام بما في ذلك دور المنسق القطري.

وثيقة النظام العام لنشر البيانات

٢-٢ دعا مدير عام صندوق النقد الدولي في ٦ فبراير ١٩٩٨ البلدان الأعضاء التي لم تشارك في المعيار الخاص لنشر البيانات لتعيين منسق قطري كشريك في الحوار مع خبراء الصندوق بشأن كافة القضايا المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات. وتلقت البلدان الأعضاء بعد ذلك بفترة وجيزة وثيقة عنوانها النظام العام لنشر البيانات، تعرض هذا النظام العام كما أقره المجلس التنفيذي للصندوق. وتلا ذلك تحديث هذه الوثيقة، التي يُشار إليها باسم وثيقة النظام، لتمثل انعكاساً للقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي في ٢٩ مارس ٢٠٠٠ بشأن بيانات الدين الخارجي، وللمراجعة الرابعة التي أجراها المجلس في ٢٣ يوليو ٢٠٠١، والمراجعة الخامسة في ٦ نوفمبر ٢٠٠٣، والمراجعة السادسة في ٢ نوفمبر ٢٠٠٥. وتتوافر هذه الوثيقة في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات وهي تشكل المصدر المرجعي الأساسي لماهية هذا النظام والأسلوب الذي ينبغي إتباعه في تنفيذه.

٢-٣ وتحدد وثيقة النظام أهدافاً لإعداد ونشر البيانات تتعلق بالخصائص («الأبعاد») الأربعة التالية للنظم الإحصائية، ويشتمل الإطار ٢-١ على ملخص لها، كما يلي:

• يغطي البُعد الأول البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية التي يوصي النظام البلدان الأعضاء بإنتاجها ونشرها. ومن المبادئ الأساسية للنظام ضرورة نشر تلك البيانات من أجل صياغة سياسات الاقتصاد الكلي وتحقيق الفعالية والشفافية في إدارة الاقتصاد. ويتناول هذا البعد نطاق تغطية البيانات ومدى دوريتها ودرجة حداتها.

الإطار ٢-١: الأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات

المهنية. وتمثل شفافية الممارسات والإجراءات واحد من أهم عوامل خلق هذه الثقة. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- نشر الشروط التي يتعين استيفاؤها لإنتاج الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المتعلقة بسرية المعلومات التي يسهل معرفة أصحابها.
- تحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على البيانات قبل نشرها.
- تحديد الجهات الوزارية المختصة بإصدار التعليقات المصاحبة للبيانات الإحصائية المنشورة.
- تقديم معلومات عما يتم من تعديلات، والإخطار المسبق بأهم التغييرات في المنهجية المتبعة.

٤- إتاحة الاطلاع العام على البيانات: يعتبر نشر الإحصاءات الرسمية سمة أساسية للإحصاءات كسلعة عامة. ومن المتطلبات الأساسية في هذا المجال إتاحة الاطلاع العام على هذه الإحصاءات بسهولة وعلى قدم المساواة. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- نشر جداول مواعيد النشر المسبقة.
- نشر البيانات لكافة الأطراف المعنية في آن واحد.

١- البيانات: نطاق التغطية والدورية والحدثة: البيانات الاقتصادية والمالية الشاملة المنشورة في الوقت المناسب ضرورية لضمان شفافية أداء وسياسات الاقتصاد الكلي.

ولذلك يوصي النظام بنشر البيانات على النحو المبين في الجدول ٣-١.

٢- الجودة: يجب إعطاء أولوية قصوى لجودة البيانات. ويجب تزويد مستخدمي البيانات بمعلومات لتقييم الجودة ومدى تحسنها. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بما يلي:

- نشر وثائق عن المنهجية والمصادر المستخدمة في إعداد الإحصاءات.
- نشر تفاصيل العناصر والمطابقات مع البيانات ذات الصلة، وكذلك الأطر الإحصائية لدعم المضاهاة الإحصائية وضمان استناد الإحصاءات إلى أسس معقولة.

٣- موضوعية البيانات: لتحقيق غرض إتاحة المعلومات للاطلاع العام، يجب أن تحظى الإحصاءات الرسمية بثقة مستخدميها. وهذه الثقة بدورها تتحول إلى ثقة في موضوعية الجهاز الذي ينتج تلك الإحصاءات وفي كفاءته

مسؤول حكومي في منصب له صلاحيات تخوله الالتزام رسمياً نيابة عن البلد العضو باتخاذ الإجراءات اللازمة للمشاركة في النظام.

النظام وجودة البيانات

٢-٧ يتمثل الهدف الرئيسي للنظام في تحسين جودة البيانات. ويظهر مصطلح "الجودة" في النظام العام لنشر البيانات في سياقين منفصلين. فيستخدم في السياق الأول كصفة للبيانات، والعبارة المستخدمة في هذه الحالة هي "جودة البيانات". ويستخدم في السياق الآخر كأحد أبعاد النظام ذاته، ويشار إليه في هذه الحالة بمصطلح "الجودة".

٢-٨ ويمكن أن تحمل الجودة عدة معاني عندما يُنظر إليها كصفة للبيانات. فعلى سبيل المثال، يجوز اعتبار الجودة دالة لمدى فعالية البيانات في قياس الأرصد والتدفقات أو قياس مفاهيم معينة أخرى. وفي سياق هذا المفهوم للجودة، تكتسب مسألة الدقة في القياس أهمية كبيرة، وربما يكون ممكناً في بعض الحالات الحصول على تقديرات مباشرة لمدى دقة البيانات، مثل مقاييس نطاق التغطية لبيانات التعداد أو أخطاء المعاينة في بيانات المسوح. وقد تتركز الجوانب الأخرى لجودة البيانات في قابلية مقارنة سلاسل البيانات

- الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار لتطوير النظم الوطنية لإعداد ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية.
- تعيين منسق قطري للعمل مع خبراء صندوق النقد الدولي؛
- إعداد بيانات وصفية^١ يقوم الصندوق بنشرها في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، بحيث تغطي ما يلي: (١) الممارسات الراهنة في مجال إعداد الإحصاءات ونشرها. (٢) خطط إجراء التحسينات في كل من الأبعاد الأربعة للنظام في الأجلين القصير والمتوسط.

٢-٥ يعلن صندوق النقد الدولي عن مشاركة البلد المعني في النظام العام لنشر البيانات من خلال نشر بياناته الوصفية في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

٢-٦ ينبغي للبلدان الأعضاء التي ترغب في المشاركة في النظام العام لنشر البيانات إفادة مدير إدارة الإحصاءات بالصندوق بهذه الرغبة كتابةً. ويجب أن يُجري هذا الاتصال

^١ يتضمن إعداد البيانات الوصفية تحديث هذه البيانات عند إجراء أي تغييرات وتحسينات. ويتمثل أحد أهداف النظام في متابعة سير العمل في ظل تطبيق خطط التطوير الإحصائي مثلما ورد في قسم أهداف النظام العام لنشر البيانات (الفقرة ١-١١). ويساعد التحديث المنتظم للبيانات الوصفية في الوقت المناسب على تحديد الأولويات لاحتياجات تطوير النظام الإحصائي بأكمله مستقبلاً.

- ٢-١٣ يُستخدم مصطلح «النشر» للدلالة على كافة وسائل إتاحة البيانات للاطلاع العام ومنها ما يلي:
- إصدار الوثائق، مثل البيانات الصحفية والمطبوعات الدورية والمطبوعات الخاصة التي لا تصدر كجزء من سلسلة؛
 - نشر الإحصاءات إلكترونياً — كنشرها باستخدام أقراص ممغنطة أو شرائط أو اسطوانات مدمجة أو عن طريق شبكة الإنترنت؛
 - توفير الإحصاءات في صيغة طباعية أو إلكترونية وفقاً للطلبات المباشرة؛
 - إتاحة الاطلاع على الإحصاءات من خلال النظم الآلية للاستعلام الهاتفي و/أو الفاكس.

٢-١٤ ويمكن لكل من هذه الوسائل القيام بدور في نظام نشر البيانات يستوفي احتياجات المستخدمين من البيانات والمؤشرات الموجزة في الوقت المناسب، فضلاً على مجموعات البيانات الكاملة. وينبغي أن تكفل خطط تطوير النظم الإحصائية مواصلة تطويع وسائل نشر البيانات لتلبية احتياجات المستخدمين الآخذة في التطور والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية.

أهم السمات التشغيلية للنظام العام لنشر البيانات

٢-١٥ تكون المشاركة في النظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي، كما أشرنا آنفاً. ويمكن للبلدان الأعضاء التي تختار المشاركة في النظام أن تشرع في ذلك في أي وقت تشاء، وينبغي لها المباشرة بإبلاغ رغبتها إلى مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي. ويحبذ للبلدان الأعضاء التي تنظر في احتمال المشاركة أن تسعى للحصول على المعلومات والإرشادات من خبراء الصندوق.

٢-١٦ وكما ورد آنفاً، تنطوي المشاركة في النظام على ما يلي: (١) الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار لتطوير النظم الإحصائية الوطنية لإعداد ونشر البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية؛ (٢) تعيين منسق قُطري؛ (٣) إعداد بيانات وصفية ينشرها الصندوق لبيان ما يلي: (أ) الممارسات الراهنة في إعداد ونشر الإحصاءات، (ب) خطط تحسين هذه الممارسات في الأجلين القصير والمتوسط.

٢-١٧ ونظراً لوجود اختلافات كبيرة في هياكل النظم الإحصائية، لن يكون من الملائم وضع مبادئ توجيهية جامدة تتبعها جميع البلدان فيما يتعلق بالأساليب والطرائق المعنية بكافة جوانب المشاركة في النظام. غير أنه كقاعدة عامة تجدر مراعاة الاعتبارات التالية:

مع مرور الوقت أو على مستوى القطاعات، وربما أمكن في بعض هذه الحالات وضع مقاييس كمية للجودة.^٢

٢-٩ وحينما تُعتبر الجودة أحد أبعاد النظام العام لنشر البيانات فإنها تحمل معنى واحداً لا لبس فيه. ويتعلق هذا المعنى الثاني للجودة بالمعلومات المساندة التي تتوفر للمستخدمين بشأن البيانات والممارسات المتبعة في إنتاجها ونشرها. وفي هذا السياق، يجد المستخدمون أنه من المفيد الاطلاع على الوثائق المعنية بالمنهجية، والمعلومات المتعلقة بممارسات ضمان الجودة وسياسات النشر وخطط التحسينات.

٢-١٠ وعلى وجه التحديد، يحدد النظام العام لنشر البيانات ضمن أهدافه مسألة نشر الوثائق المعنية بالمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات وتفاصيل العناصر، والأطر الإحصائية، والمقارنات وعمليات المقارنة والمطابقات التي تدعم المضاهاة الإحصائية. وتستخدم البيانات الوصفية المعدة بموجب هذا النظام كأداة لمتابعة التحسينات في الجودة.

إنتاج البيانات وإعدادها ونشرها

٢-١١ يُعنى النظام العام لنشر البيانات بما يلي: (١) إنشاء نظم إحصائية تسمح بإعداد البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمقراطية الشاملة التي تتسم بنطاق تغطية ودورية وحدائية تتلاءم مع احتياجات مجتمع المستخدمين، (٢) نشر هذه البيانات للجمهور. ويتمثل الهدف الرئيسي للنظام العام لنشر البيانات في تحسين جودة البيانات التي تغطيها الأطر والمؤشرات الإحصائية الشاملة.

٢-١٢ ومن المعروف أن تحسين مستوى الحدائث في إعداد ونشر البيانات قد يأتي في كثير من الأحيان على حساب جودة البيانات، لذلك يعطي النظام العام لنشر البيانات الأولوية لتحسين جودة البيانات على مستوى حدائثها. ولا يوجد بوجه عام تعارض بين تحسين جودة البيانات وممارسات نشر البيانات المتسقة مع أهداف النظام فيما يخص موضوعية البيانات وإتاحتها لاطلاع مجتمع المستخدمين.

^٢ أعدت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي "إطار تقييم جودة البيانات" (DQAF)، بالتشاور مع الهيئات المعنية الوطنية والدولية الأخرى، وذلك ليُعنى ببعض الإحصاءات الاقتصادية الكلية المعنية. وتتضمن اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات وصفاً لهذا الإطار في الصفحة المرجعية لجودة البيانات.

التحسينات بما في ذلك المساعدة الفنية، والإطار الزمني اللازم لإدخال تلك التحسينات. وعلى وجه الخصوص، يجب بيان التحسينات المزمع إدخالها خلال العام التالي وفي غضون سنتين إلى خمس سنوات. وحيث ينشأ اعتقاد بأن الإجراءات التي اتُخذت مؤخراً عالجت مواطن القصور الأساسية، يجب أن توضح البيانات الوصفية الإجراءات المتخذة — مثل استخدام مسوح جديدة لدخل وإتفاق قطاع الأسر لأغراض مؤشرات أسعار المستهلكين، وتنفيذ توصيات وُضعت في إطار مساعدة فنية سابقة، وتنفيذ التوصيات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وفي حالة اعتبار أنه ليس من الضروري إدخال أي تحسينات، يمكن الإشارة إلى ذلك ببساطة، ولكن من المفيد لمستخدمي البيانات أن تشمل البيانات الوصفية على بيان موجز لأسباب التوصل إلى هذا الاستنتاج.

• **التنسيق فيما بين الأجهزة:** يمثل التنسيق بين الأجهزة والوحدات المعنية عنصراً بالغ الأهمية في كافة جوانب المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، ويتعين على البلد المشارك وضع آليات فعالة لضمان التنسيق بين الجهات المعنية بالأنشطة الإحصائية. ويتسم هذا التنسيق بالأهمية البالغة في صياغة رؤية استراتيجية للنظام الإحصائي في البلد المعني، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية، وضمان تحقيق أقصى درجات الاتساق بين مجموعات البيانات.

٢-١٨ ويجب أن ينظر البلد المشارك بعناية في مسألة اختيار المنسق القطري نظراً لأهمية دوره (راجع الملحق الرابع). وبينما تختلف الاعتبارات الملائمة لاختيار المنسق القطري من بلد إلى آخر، فمن الضروري أن يتوفر لديه الوقت الكافي لأداء دوره بكفاءة، لا سيما في المراحل المبكرة لعملية تعرّف البلد على النظام العام لنشر البيانات.

٢-١٩ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون المنسق من بين مسؤولي أحد الأجهزة المهيأة للاضطلاع بهذا الدور. ورغم أنه من الملائم ربط دور المنسق بفرد معين، فمن الضروري التسليم بأن الهدف من تسمية المنسق هو ضمان الكفاءة في أداء وظائف التنسيق المطلوبة.

٢-٢٠ ويُعزى السبب في التركيز على دور المنسق إلى ما تنطوي عليه المشاركة في النظام العام لنشر البيانات من التزام طويل الأجل بتحسين جودة البيانات، بما في ذلك ممارسات نشر البيانات. ويتطلب إحراز تقدم في هذه المجالات تحقيق الفعالية في التنسيق فيما بين الأجهزة المعنية بالإحصاءات

• **الالتزام باستخدام النظام العام لنشر البيانات كإطار للتطوير الإحصائي:** وتبدأ هذه العملية المتواصلة عند الشروع في المشاركة في النظام. وتجد البلدان المشاركة فائدة في التركيز على مجموعة الأنشطة اللازمة لضمان سير العملية بسلاسة. ومن أجل تيسير هذه العملية، يدعو النظام العام لنشر البيانات إلى وضع خطط لتحسين ممارسات إعداد ونشر البيانات وإعلان البيانات الوصفية التي تبين هذه الخطط باللوح الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

• **تعيين منسق قطري:** يعمل هذا المنسق كمسؤول اتصال بين البلد العضو وخبراء الصندوق فيما يتعلق بكافة جوانب المشاركة في النظام العام لنشر البيانات وتطبيقها.

• **إعداد البيانات الوصفية عن الممارسات الراهنة:** يجب أن يكون وصف الممارسات والخطط الراهنة مناظراً لكل هدف من الأهداف الخاصة بأبعاد البيانات والجودة وإتاحة البيانات للاطلاع العام والموضوعية. ومن شبه المؤكد أنه يتعين مشاركة عدد من الأجهزة والوحدات في هذه الخطوة الأولية المهمة للمشاركة في النظام العام لنشر البيانات. لذلك يُطلب إلى المشاركين استخدام صيغة موحدة، ورد وصفها في الفصل الرابع، في إعداد البيانات الوصفية على النحو الذي يسمح بإبلاغها إلى الصندوق إلكترونياً.

• **وضع خطط لتطوير النظام الإحصائي في الأجلين القريب والمتوسط:** ينبغي للبلد العضو عند النظر في المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أن يولي اهتماماً بالعمليات التي ستتم من خلالها صياغة خطط التطوير. وينبغي في الوضع الأمثل أن يبدأ إعداد الخطط بوضع رؤية استراتيجية لتطوير النظام الإحصائي في البلد المعني على المدى الأبعد. ويمكن أن تشكل هذه الرؤية الأساس اللازم لوضع الخطط متوسطة الأجل. ومتى وُضعت الخطط متوسطة الأجل يمكن استخدامها كأساس لإعداد الخطط قصيرة الأجل.

وينبغي أن تتوفر في البيانات الوصفية المتاحة للإعلان على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات القدرة على وصف هذه الخطط متوسطة وقصيرة الأجل. وعلى وجه التحديد، يجب أن تشير هذه البيانات الوصفية إلى (١) خطط التحسين التي تعالج أوجه قصور محددة في ممارسات إعداد البيانات ونشرها؛ أو (٢) التحسينات التي نُفذت مؤخراً؛ أو (٣) إفادة من البلد المعني بعدم الحاجة إلى إجراء أي تحسين. وينبغي أن توضح الخطط مواطن القصور الرئيسية مقارنة بالأهداف المحددة في النظام العام لنشر البيانات فيما يخص كل من أبعاده الأربعة، والخطوات التي تُتخذ لمعالجتها، والموارد اللازمة لإجراء

ومن المهام الرئيسية الواجب تنفيذها خلال هذه المرحلة ما يلي: (١) التأكد من اطلاع المسؤولين في كافة الأجهزة المختصة اطلاقاً تاماً على متطلبات إعداد البيانات الوصفية والجوانب الأخرى للمشاركة في النظام؛ (٢) إبلاغ خبراء الصندوق أن البلد المعني قد وصل إلى الوضع الذي يستطيع عنده تكثيف جهوده في إعداد البيانات الوصفية؛ (٣) الاتصال بخبراء الصندوق بشأن القضايا الفنية؛ (٤) تسهيل العمل مع خبراء الصندوق لإعداد البيانات الوصفية؛ (٥) المساعدة في استكمال البيانات الوصفية عن طريق القيام، ضمن جملة أمور أخرى، بتسهيل التواصل مع المتخصصين في الأجهزة المنتجة للبيانات وفيما بينهم.

٢-٢٢ ولدى استكمال البيانات الوصفية وإعلانها على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات، يتولى المنسق مسؤولية إخطار خبراء الصندوق بأي تغييرات تطرأ عليها لإجراء التحديث الملائم في اللوحة الإلكترونية. وينبغي أن تشمل تلك الإخطارات بصفة خاصة على معلومات عن سير العمل في تنفيذ الخطط المتعلقة بالتحسينات. وينبغي للمنسق أيضاً التأكد من إجراء مراجعة فاحصة لكل البيانات الوصفية وتوثيق دقتها مرة واحدة في السنة على الأقل.

داخل البلد المعني، وبين هذه الأجهزة من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى. وينسحب هذا المنهج المنسق أيضاً على العلاقات مع الجهات متعددة الأطراف والثنائية الأخرى التي تقدم المساعدة الفنية في مجال الإحصاءات.

٢-٢١ ويحظى البلد المشارك بمطلق الصلاحية في اختيار الجهاز والمسؤول اللذان يتوليان مهمة التنسيق. ويتعين أن يراعي كل بلد ظروفه الخاصة والعلاقات بين الأجهزة الإحصائية عند اتخاذ قرار الاختيار. والقرار الأساسي الذي يتعين اتخاذه يتعلق بما إذا كان المنسق سيعنى بالعمل الأساسي المقترن بالمشاركة في هذا النظام أم أنه من المتوقع أن يعمل كمجرد مسؤول اتصال بين البلد والصندوق. ويمكن للاعتبارات التالية أن تسهم في اختيار المنسق:

- من أهم أدوار منسق النظام العام لنشر البيانات أنه يعمل كشريك رئيسي في الحوار مع خبراء الصندوق بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمشاركة في النظام وتطبيقه. ويجوز أن يُطلب إلى المنسق في المرحلة الأولى التأكد من فعالية تنظيم مشاركة البلد في النظام. وقد تنطوي مهامه في هذه المرحلة على تسهيل الاتصالات مع خبراء الصندوق.
- ومن الناحية العملية، فإن جهود التنسيق تبلغ أعلى مستوياتها في بداية مشاركة البلد المعني في النظام.

ثالثاً- أبعاد النظام العام لنشر البيانات

٣-١ يعرض هذا الفصل الاصطلاحات المستخدمة في النظام العام لنشر البيانات ويصف الأبعاد الأربعة لهذا النظام، و«الممارسات السليمة» لكل من هذه الأبعاد.

الاصطلاحات المستخدمة في النظام العام لنشر البيانات

٣-٢ يستخدم النظام العام لنشر البيانات المصطلحات الفنية التالية:

- **البعد:** ويشير إلى واحد من الأبعاد الأربعة في هذا النظام — وهي البيانات، والجودة، والموضوعية، وإتاحة الاطلاع العام. وي طرح كل بعد رؤية متعمقة لمدى فعالية النظام الإحصائي في تحقيق أهدافه. ويتعلق بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات بالمنتجات الإحصائية، بينما تتعلق الأبعاد الثلاثة الأخرى بشروط إعداد تلك المنتجات ونشرها من منظور المستخدم. ويستند مفهوم الأبعاد في النظام العام لنشر البيانات إلى تحديد الممارسات التي تكفل ارتفاع مستوى البيانات المنتجة، ويحدد النظام ما بين ممارستين وأربع ممارسات لكل من هذه الأبعاد (راجع الإطار ٢-١). وبالتالي فإن هذه الأبعاد هي وسائل لتسهيل تصنيف الممارسات ذات الأهمية بصفة خاصة لتعزيز جودة البيانات، وهي غاية النظام العام لنشر البيانات. وقد تم تحديد الممارسات المعينة المقترنة بكل قطاع بالرجوع إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.

- **الإطار الشامل:**^١ هو المنهج الإحصائي المتكامل الذي يوفر مقاييس متعارف عليها للتطورات في قطاع الاقتصاد الكلي. ولكل إطار شامل إطار أساسي، ويتضمن اثنان منها إشارة للتوسعات المحبذة. وينبغي النظر إلى هذه التوسعات المحبذة كأولويات أقل إلحاحاً عندما تعاني الأجهزة الإحصائية من النقص الشديد في الموارد.
- **الإطار الأساسي:** هو مجموعة البيانات الرئيسية في الإطار الشامل لقطاع الاقتصاد الكلي. ويعرض طريقة

- لتنظيم البيانات تعتبر ذات فائدة خاصة لأغراض التحليل الاقتصادي. ولكل إطار أساسي سمات فنية متميزة تتعلق بمستلزمات البيانات في القطاع الاقتصادي الكلي المعني.
- **فئة البيانات:** وتشير إلى البيانات التي تعتبر ذات أهمية خاصة في حد ذاتها. وهناك بعض فئات البيانات تمثل عناصر للأطر الأساسية بينما هناك فئات أخرى قائمة بذاتها. وبالنسبة لقطاعات الاقتصاد الكلي توجد مؤشرات أساسية في كل فئة من فئات البيانات، وهناك فئات و/أو عناصر محبذة، في معظمها. وكما هو الحال بالنسبة للتوسعات المحبذة في الأطر الشاملة، ينبغي النظر إلى الفئات المحبذة كأولويات أقل إلحاحاً عندما تعاني الأجهزة الإحصائية من النقص الشديد في الموارد.
- **المؤشر الأساسي:** ويشير إلى (١) مؤشر للإطار الشامل؛ أو (٢) مؤشر متابعة إضافي؛ أو (٣) مؤشرات أخرى ذات صلة بقطاع الاقتصاد الكلي. وهناك مؤشر أو أكثر من هذه الأنواع في كل قطاع اقتصادي.
- **العنصر الأساسي:** ويشير إلى مجموعات البيانات التي يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعدادها ونشرها لكل فئة من فئات البيانات الاجتماعية-الديمقراطية الأربعة.

وفيما يلي وصف للأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات — وهي البيانات والجودة والموضوعية وإتاحة الاطلاع العام.

بُعد البيانات

هيكل بُعد البيانات

٣-٣ يُستخدم الهيكل الهرمي في وصف بُعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات. ويتم التمييز في المرحلة الأولى بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة والبيانات الاجتماعية-الديمقراطية. ويلي ذلك تصنيف البيانات الاقتصادية والمالية ضمن أحد قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة (القطاع الحقيقي وقطاع المالية العامة والقطاع المالي والقطاع الخارجي)، وتقسيم البيانات الاجتماعية-الديمقراطية إلى أربع فئات

^١ لا يوجد إطار شامل للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية.

مجال البيانات الاجتماعية-الديمغرافية، وذلك بمعدلات الدورية ومستويات الحدائة الملائمة لظروف كل بلد مشارك في النظام.

٣-٨ ورغم ضرورة تركيز غالبية البلدان المشاركة أولاً على إنتاج بيانات عالية الجودة في المجالات الأساسية قبل تخصيص موارد كبيرة للنهوض بالمجالات المحبذة، فقد ترغب بعض البلدان في إعطاء أولوية أكبر للنهوض بمجالات محبذة معينة لما لها من أهمية خاصة في عمليات التحليل أو صنع السياسات.

٣-٩ ويعرض القسم (أ) في الجدول ٣-١ الأهداف العامة لتطوير الأطر الشاملة على المدى البعيد بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي، كما يعرض معدل الدورية ومستوى الحدائة الموصى بهما بهدف إعداد ونشر مجموعات كاملة نسبياً من المعلومات. وتتمثل غاية كل إطار في تحقيق أوسع نطاق تغطية ممكن باستخدام إطار إحصائي ملائم (يشار إليه أحياناً باسم «الإطار التحليلي») ونظام للتصنيف.

٣-١٠ ويعرض القسم (أ) في الجدول ٣-١ أمثلة توضيحية للمجملات والأرصدة التي يمكن إعادها ضمن الأطر الشاملة، ولكن الهدف الأساسي هو إعداد مجموعات بيانات كاملة وليس مؤشرات محددة. ويشدد النظام على استخدام المبادئ التوجيهية الدولية في مجالات معينة من إحصاءات الاقتصاد الكلي. ويقدم الملحق الثاني قائمة بهذه المبادئ التوجيهية.

٣-١١ وعلاوة على ذلك، يعرض القسم (أ) في الجدول ٣-١ مجموعة من الأهداف ذات الصلة بالحسابات القومية (القطاع الحقيقي)، وعمليات الحكومة المركزية (قطاع المالية العامة)، ومسح شركات الإيداع (القطاع المالي)، وميزان المدفوعات (القطاع الخارجي). ويحبذ التوسع في نطاق التغطية في قطاع المالية العامة ليشمل عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام، كما يحبذ التوسع في نطاق التغطية في ميزان المدفوعات ليشمل وضع الاستثمار الدولي. ولا يوجد إطار شامل للبيانات الاجتماعية-الديمغرافية بسبب التنوع الكبير للمجالات التي تغطيها هذه البيانات.

٣-١٢ ويحدد القسم (ب) في الجدول ٣-١ فئات البيانات لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة، ويحدد المؤشرات الأساسية لكل قطاع كما يلي: (١) مؤشرات للأطر الشاملة — إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي للحسابات القومية، ومجملات الحكومة المركزية لعمليات الحكومة المركزية، ومجملات النقود بمعناها الواسع، ومجملات الائتمان في حالة مسح شركات الإيداع، ومجملات ميزان المدفوعات في حالة

للبيانات (السكان والصحة والتعليم والفقير)، مع تحديد العناصر الأساسية لكل فئة وتعيين التوسعات المحبذة في بعض منها.

٣-٤ ويجري في المرحلة التالية التمييز بين الأطر الشاملة وفئات البيانات والمؤشرات في بيانات كل من قطاعات الاقتصاد الكلي. ويلي ذلك تعيين إطار أساسي لكل من الأطر الشاملة، ويحدد أيضاً التوسع المحبذ في الإطار الأساسي لقطاعين من قطاعات الاقتصاد الكلي.

٣-٥ ويلي ذلك تعيين فئات البيانات في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي وتحديد المؤشرات الأساسية لكل منها — وتحدد التوسعات المحبذة في بعض فئات البيانات المذكورة. وهناك توافق مباشر بين النظام العام لنشر البيانات و ٢٣ مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة البالغ عددها ٣٥ مؤشراً، معظمها في القطاع الاجتماعي-الديمغرافي. وفي المرحلة الأخيرة، ينظر إلى البيانات من ثلاث زوايا مستقلة — وهي نطاق تغطيتها، ومدى دوريتها، ودرجة حدائتها.

٣-٦ ولا تمثل مواصفات بعد البيانات في النظام العام لنشر البيانات والواردة في الجدول ٣-١ (في نهاية هذا الفصل) أي متطلبات أو شروط محددة يجب مراعاتها للمشاركة في النظام. وهي بالأحرى أهداف للممارسة السليمة يتعين بلوغها بمرور الوقت. وينبغي للبلد المشارك الإشارة في بياناته الوصفية إلى خطته في الأجلين القصير والمتوسط المتعلقة بتحقيق أهداف الممارسة السليمة المذكورة. وعند وضع هذه الخطط، يوصى بإعطاء الأولوية القصوى للأطر الأساسية والمؤشرات الأساسية. وعلاوة على ذلك، يوصى بإعطاء الأولوية التالية للتوسعات المحبذة الواردة في الجدول ٣-١. ويحدد الجدول ٣-١ فئات بيانات معينة ليتم نشرها على أساس «الأهمية النسبية».

نطاق التغطية

٣-٧ وبالنسبة لتغطية مجموعات البيانات، يركز النظام العام على البيانات التي تعتبر بالغة الأهمية في تقييم الأداء والسياسات في أربعة من قطاعات الاقتصاد الكلي — وهي القطاع الحقيقي، وقطاع المالية العامة، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي — والبيانات الاجتماعية-الديمغرافية المكملة التي تلقي ضوءاً على التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي. ويعالج النظام العام لنشر البيانات مسائل إعداد ونشر مجموعة كاملة من البيانات من خلال ما يلي: (١) عرض أهداف إعداد ونشر الأطر الشاملة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة (٢) التوصية بإعداد ونشر مؤشرات لهذه القطاعات الأربعة وإعداد ونشر العناصر الأساسية في

٣-١٧ وعادة ما يكون التعبير عن معدل الدورية بتقسيمات التقويم. وبالنسبة لبيانات التدفقات، فإن البيانات المعدة بفواصل زمني يقارب ثلاثين يوماً، مثلاً، عادة ما تمثل شهراً تقويمياً. وتعد بيانات الأرصدة اعتباراً من نقطة زمنية معينة، وعادة ما تكون في نهاية أسبوع أو شهر أو ربع سنة أو سنة.

٣-١٨ وبالنسبة لتوصيات الدورية المبينة في الجدول ٣-١، فهي تقوم على أساس أطول فاصل زمني ممثل بمشاهدة بيانات واحدة في حالة بيانات التدفقات، وعلى أساس أطول فترة زمنية بين مشاهدين بالنسبة لبيانات الأرصدة. ويوصي النظام بمعدل دورية سنوي للأطر الشاملة ما عدا في حالة مسح شركات الإيداع حيث استقرت الممارسة السليمة المعمول بها في طائفة واسعة من البلدان على اتباع معدل دورية شهري.

٣-١٩ وترد توصيات بشأن فئات البيانات والمؤشرات بمعدلات دورية تقوم على الممارسة السليمة المعمول بها حالياً في مختلف البلدان. ويوصي النظام بمعدل دورية سنوي لمجملات الحسابات القومية ودين الحكومة المركزية وميزان المدفوعات، لكنه يحدد معدل الدورية ربع السنوي.

٣-٢٠ وربما يلزم تفسير بعض الأمور المتعلقة بالدورية. فعلى سبيل المثال، رغم أن ربع السنة يعتبر عادة ثلاثة أشهر، فإن البيانات التي تغطي فترات زمنية متتالية مجموعها ١٣ أسبوعاً تعتبر بيانات ربع سنوية. ويمكن أن تغطي البيانات السنوية سنة تقويمية أو سنة مالية مع اختلاف تاريخ بداية السنة.

الحدائثة

٣-٢١ تشير الحدائثة إلى الفترة المنقضية بين نهاية الفترة المرجعية (أو التاريخ المرجعي) وتاريخ نشر البيانات. وتستند الحدائثة إلى عناصر عديدة منها بعض العناصر التي ترتبط بالترتيبات المؤسسية، مثل إعداد التعليقات المصاحبة للبيانات وعملية الطباعة.

٣-٢٢ ومع الإقرار بتنوع البلدان التي يغطيها النظام، يعرض الجدول ٣-١ أهداف الحدائثة على أساس نطاقات زمنية. ويتوافق الطرف الأقصر في نطاق الحدائثة عموماً مع اشتراطات الحدائثة بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات لمجموعة البيانات، بينما يعكس الطرف الأطول في هذا النطاق الممارسات السليمة على مستوى مجموعة كبيرة من البلدان.

٣-٢٣ كذلك يُعبر أقصر نطاق للحدائثة عن أفضل الممارسات الراهنة، وهي أهداف ملائمة للبلدان التي ترغب في استخدام

ميزان المدفوعات؛ (٢) مؤشرات إضافية تسمح بمتابعة الأطر الأساسية في كل من الأطر الشاملة؛ (٣) مؤشرات أخرى ذات صلة بالقطاع المعني تكون غالباً في شكل متغيرات الأسعار، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويحدد عرض مجملات و/أو عناصر إضافية في حالة فئات معينة من البيانات.

٣-١٣ ويعرض القسم (ج) في الجدول ٣-١ الفئات الأربعة للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية. ويحدد العناصر الأساسية لكل فئة، كما تشتمل كل فئة على توسعات محبذة. ويحدد هذا القسم أيضاً مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة ذات الصلة بكل فئة من فئات البيانات.

٣-١٤ وبينما تقوم الأجهزة القومية الرسمية بإنتاج معظم البيانات التي يدعو النظام العام لإنتاجها، يسمح النظام بإدراج بعض فئات البيانات التي تنتجها المؤسسات الخاصة (على الأقل في بعض البلدان)، حيث تقوم الجهات الرسمية بإعادة نشر تلك البيانات. وتنصب مبررات إدراج البيانات التي تعدها الجهات الخاصة في صالح الحصول على صورة أوضح للاقتصاد وتغطية أكثر اتساقاً بين مختلف البلدان. غير أن إدراج تلك البيانات يقتضي بعض المواءمة في مسؤوليات الأجهزة (الناشرة) الرسمية فيما يتعلق ببعض عناصر إتاحة البيانات للجمهور والموضوعية وجودة البيانات.

الدورية

٣-١٥ تشير الدورية إلى مدى تواتر إعداد البيانات. وهناك عوامل عديدة تحدد معدل الدورية الذي يوصي به النظام العام بالنسبة لمجموعة معينة من البيانات ومنها احتياجات التحليل وسهولة المشاهدة أو إعداد البيانات. ورغم أن هذه العوامل ليست واحدة في جميع البلدان بالنسبة لمجموعات محددة من البيانات، فإن هناك اتفاق واسع النطاق من الناحية العملية على الممارسة السليمة المتعلقة بأعلى درجات التواتر في إعداد البيانات ضمن الأطر الشاملة والعديد من المؤشرات في النظام العام لنشر البيانات.

٣-١٦ وحيث إن النظام العام لنشر البيانات يقر بالحاجة إلى فترة أطول لإعداد ونشر مجموعات كاملة من البيانات، فإن معدل الدورية الموصى به للأطر الشاملة يكون في حالات عديدة أكبر من المعدل الموصى به للمؤشرات؛ ويتساوى معدل الدورية للأطر الشاملة والمؤشرات في عدد من الحالات ولكن مع تحديد مستويات حدائثة مختلفة لكل منها.

لعام ١٩٩٥ (ESA 1995)^٢ أكثر المبادئ التوجيهية الدولية المستخدمة في إعداد الحسابات القومية. ولإعداد الحسابات القومية ربع السنوية، ينبغي للبلدان استخدام دليل الحسابات القومية ربع السنوي^٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومن المتعارف عليه أنه يجب على كل بلد تصميم مساره الخاص في إعداد الحسابات القومية استناداً إلى هيكله الاقتصادي والمؤسسي، واحتياجاته التحليلية واحتياجاته على صعيد السياسات، وموارده البشرية والمالية.

٣-٢٨ ويقتصر إعداد مجموعات كاملة للحسابات القومية، كتلك الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، على عدد قليل من البلدان في الوقت الحالي. ولا تقتصر المجموعة الكاملة للحسابات على المجالات الرئيسية للاقتصاد ككل (إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الدخل القومي، وإجمالي الدخل المتاح، والادخار، وصافي الإقراض/ صافي الاقتراض)، وإنما تشمل كذلك على الحسابات الكاملة للمعاملات في القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية للاقتصاد ككل والميزانيات العمومية للقطاعات المؤسسية. وفي العديد من البلدان تفوق هذه الحسابات الكاملة الاحتياجات الراهنة لأغراض التحليل والسياسات و/أو يتعذر إعدادها اعتماداً على الموارد المتاحة.

٣-٢٩ لذلك لا يوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تعد البلدان مجموعات كاملة من الحسابات القومية، وإنما يوصي بأن تحدد احتياجاتها الخاصة من الحسابات القومية في الأجل المتوسط، وأن تضع الخطط الواقعية لتطبيق الأجزاء الملائمة منها.

٣-٣٠ وبالنسبة للعديد من البلدان التي لا تزال في المراحل الأولى من تطوير الحسابات القومية، يمكن إعطاء الأولوية في الأجل المتوسط لإعداد المجالات الرئيسية للاقتصاد ككل وتحسين جودتها. ويمكن أن تشمل الأهداف الأطول أجلاً إعداد الحسابات القطاعية ذات الأهمية الخاصة. أما البلدان التي بلغت مراحل أكثر تقدماً في تطوير الحسابات القومية ولديها احتياجات أكثر تشعباً فيما يتعلق بالبيانات، فيمكنها إعطاء الأولوية في الأجل المتوسط لإعداد الحسابات القطاعية وميزانياتها العمومية.

^٢ مفوضية الجماعة الأوروبية-المكتب الإحصائي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (بروكسل/ لكسمبرغ ونيويورك وباريس وواشنطن، ١٩٩٣): والمكتب الإحصائي الأوروبي («بيوروستات»). والنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (بروكسل/ لكسمبرغ: مكتب المطبوعات الرسمية للجماعات الأوروبية ١٩٩٦).

^٣ دراسة Adrian Bloem, Robert J. Dippelman, and Nils O. Maehle، دليل الحسابات القومية ربع السنوية: المفاهيم ومصادر البيانات والإعداد (واشنطن: صندوق النقد الدولي ٢٠٠١).

النظام العام لنشر البيانات كخطوة أولى للاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات، وقد لا تكون معايير الحداثة هذه ملائمة لجميع البلدان لا سيما في المدى القريب.

٣-٢٤ وفي جميع الأحوال، فإن مبدأ النظام يقتضي عدم محاولة إجراء تحسينات كبيرة في مستوى الحداثة، إذا كانت هذه التحسينات ستؤدي إلى التفريط بدرجة ملحوظة في جوانب أخرى لجودة البيانات. والأخرى أن يكون الهدف هو إجراء تحسينات تدريجية في مستوى الحداثة بمرور الوقت بحيث تتسق مع الحفاظ على الجوانب الأخرى لجودة البيانات وتحسينها.

٣-٢٥ وقد يتعذر إحراز أهداف الحداثة في بعض مجموعات البيانات. ففي حالة البيانات التي تستند إلى السجلات المحاسبية للحكومة والمؤسسات، قد تنشأ صعوبات خاصة بسبب الشهر أو ربع السنة الذي يجري فيه إقفال حسابات سنة الميزانية أو السنة المالية. ونتيجة لذلك، قد لا تتاح بيانات تلك الفترات بالسرعة التي تتوافر بها بيانات الفترات الأخرى. ومن بين العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الحداثة أيضاً الفروق في عدد الأيام (وأيام العمل) بين مختلف الشهور، وكذلك العطلات (التي تختلف من سنة إلى أخرى في بلدان عديدة). ولمواصلة المناقشة بشأن بعد البيانات، يحدد القسم التالي الأطر الشاملة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي.

مواصفات الأطر الشاملة

القطاع الحقيقي — الحسابات القومية

٣-٢٦ يضم الإطار الشامل في حالة القطاع الحقيقي الإطار الأساسي للحسابات القومية. والهدف من ذلك هو إعداد ونشر بيانات تغطي أوسع نطاق ممكن من النشاط الاقتصادي. ويجب أن تتضمن البيانات الوصفية الممارسات الراهنة وخطط التوسع في نطاق التغطية. فعلى سبيل المثال، إذا لم تدرج مجالات إنتاج معينة في التقديرات المتاحة (كالإنتاج العسكري أو إنتاج المعادن) تجب الإشارة إلى هذه الممارسة، كما يجب إعداد ونشر خطط لتحسين نطاق التغطية. وإذا كان إنتاج القطاع غير الرسمي كبيراً، ينبغي وصف أساليب التقدير الحالية والإشارة إلى أي خطط تهدف إلى تحسينها.

٣-٢٧ ويوصى بالاسترشاد بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً عند إعداد الحسابات القومية. ويمثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (1993 SNA) والنظام الأوروبي للحسابات

٣-٣١ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر البيانات السنوية في الإطار الأساسي للحسابات القومية بمستوى حدثة يتراوح بين ١٠ و١٤ شهرا.

قطاع المالية العامة — عمليات الحكومة المركزية

٣-٣٢ يضم الإطار الشامل لقطاع المالية العامة إطارا أساسيا يعنى بعمليات الحكومة المركزية وتوسع محبذ بالنسبة لعمليات الحكومة العامة أو القطاع العام.

٣-٣٣ وبالنسبة للإطار الأساسي لعمليات الحكومة المركزية، ينصب تركيز النظام العام لنشر البيانات على إنتاج ونشر بيانات شاملة عن المعاملات وعن الدين، ويشدد النظام على ما يلي: (١) تغطية جميع وحدات الحكومة المركزية؛ (٢) استخدام إطار تحليلي ملائم؛ (٣) إعداد مجموعة كاملة من التصنيفات المفصلة.

٣-٣٤ وينبغي إعداد جداول مستقلة ضمن الإطار الشامل لمعاملات الحكومة المركزية ولدين الحكومة المركزية. وينبغي أن تتضمن هذه الجداول جميع وحدات الحكومة المركزية. وتتألف هذه الوحدات مما يلي: (١) جميع الوزارات والأجهزة والوحدات الأخرى المدرجة بمعاملاتها في ميزانية الحكومة المركزية؛ (٢) جميع الوحدات التي يكون حجم مواردها الذاتية أو مصادر التمويل المباشر فيها كبير مقارنة بحجم الميزانية (وحدات خارج الميزانية)؛ (٣) صناديق الضمان الاجتماعي العاملة على المستوى القطري.

٣-٣٥ وفي تصنيف وحدات الحكومة المركزية، يمكن الاستناد إلى تعاريف قطاع الحكومة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، أو في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ (GFSM 1986)، أو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001).^٤ ويجوز تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية عن طريق معاملة صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي مستقل أو دمج صناديق الضمان الاجتماعي إلى المستوى الحكومي الذي تعمل فيه. وعادة ما يفضل هذا التقسيم القطاعي الأخير لأغراض تحليل المالية العامة، لا سيما عندما تحقق صناديق الضمان الاجتماعي فوائض أو حينما تواجه عجزا. وينبغي أن توفر البيانات الوصفية المعدة للأطر الشاملة وصفا للتغطية المتاحة لأكبر قدر من المقاييس المنشورة حاليا وخطط توسيع نطاق هذه التغطية عند الضرورة.

٣-٣٦ ويوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام إطار تحليلي ملائم في تحديد وعرض بيانات معاملات الحكومة المركزية، ولكنه لا يوجب استخدام إطار بعينه. ويمكن استخدام

أي تعاريف محددة تحديدا كاملا لمجملات الإيرادات والنفقات (المصرفيات) والبنود الموازنة في البلد المعني، مثل الحساب الجاري والعجز الكلي أو فوائض حساب التشغيل وصافي الإقراض/ الاقتراض. ويوصي النظام باستخدام الإطار والتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ أو في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.

٣-٣٧ وفي حالة استخدام إطار تحليلي مختلف، تجدر الإشارة في البيانات الوصفية إلى ماهية الاختلاف في المجملات الرئيسية والبنود الموازنة مقارنة بهذين الدليلين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستند خطط تحسين الإطار التحليلي إلى التوصيات الواردة في هذين الدليلين، على أن يتم إدراجها في البيانات الوصفية.

٣-٣٨ وينبغي أن تشمل البيانات المنشورة على تصنيفات مفصلة للمجملات الرئيسية في الإطار التحليلي. ويوصي النظام بإدراج تقسيمات لما يلي على وجه الخصوص: (١) الإيرادات الضريبية وغير الضريبية؛ (٢) المصرفيات حسب تصنيفها الوظيفي (أي حسب الغرض)؛ (٣) المصرفيات حسب نوعها الاقتصادي، مع تحديد أهم عناصر المصرفيات الجارية والمصرفيات الرأسمالية؛ (٤) التمويل. وينبغي للبلدان التي تطبق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ أن توفر تقسيما لكل من الإيرادات والمصرفيات، وصافي اقتناء الأصول غير المالية، وصافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الخصوم.

٣-٣٩ وينبغي أن تميز بيانات التمويل كلما أمكن بين التمويل المحلي والتمويل الخارجي على أساس الإقامة — وتصنيف بيانات التمويل المحلي بين تمويل من الجهاز المصرفي وتمويل من مصادر أخرى. ويجب استكمال بيانات التمويل بالتقسيم حسب الأداة المالية و/أو العملة المقوم بها، وذلك حسب الأهمية النسبية.

٣-٤٠ وللتصنيف حسب الإقامة جدوى من الناحية التحليلية، كما أنه يعزز الاتساق بين بيانات المالية العامة وبيانات ميزان المدفوعات. وقد يصعب إعداد التقسيم حسب الإقامة في البلدان التي تنطوي عمليات تمويل القطاع الحكومي فيها على إصدار أوراق مالية. وفي مثل هذه الحالات، يكون التقسيم الأساسي لعملية التمويل حسب العملة المقوم بها أو حسب نوع الأداة المالية، ولكن ينبغي مع ذلك بذل الجهود للتقسيم حسب الإقامة. وينبغي أن توضح البيانات الوصفية التصنيفات الجارية التي يتم إنتاجها ونشرها والخطط الرامية إلى تحسين هذه التصنيفات.

٣-٤١ وينبغي أن تكون بيانات دين الحكومة المركزية شاملة وأن تتضمن خصوم كافة الوحدات المؤسسية التي تشكل جزءا

^٤ صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (واشنطن ٢٠٠١).

٣-٤٥ وينبغي أن يكون الإطار التحليلي وتصنيفات بيانات الحكومة العامة ماثلة للإطار التحليلي وتصنيفات بيانات الحكومة المركزية، وإن كان من المتعارف عليه أن البيانات المتعلقة بحكومات الولايات (في الأنظمة الاتحادية) والحكومات المحلية قد لا تتوافر بنفس درجة التفصيل التي تتوافر بها بيانات الحكومة المركزية. وينبغي أن تشمل بيانات المؤسسات العامة على بيانات الاقتراض الكلي وتفاصيل التمويل.

٣-٤٦ ويوصي النظام العام بنشر بيانات سنوية عن عمليات الحكومة المركزية والحكومة العامة أو القطاع العام بمستوى حدائة يتراوح بين ٦ إلى ٩ أشهر.

القطاع المالي — مسح شركات الإيداع

٣-٤٧ الإطار الشامل للقطاع المالي هو الإطار الأساسي المتعلق بمسح شركات الإيداع. وهدف هذا الإطار الأساسي هو إعداد ونشر بيانات شاملة تركز على ما يلي: (١) تغطية جميع شركات الإيداع (المؤسسات المصرفية ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى): (٢) استخدام إطار تحليلي ملائم؛ (٣) وضع تصنيفات للأصول والخصوم الخارجية، وللائتمان المحلي موزعا حسب القطاع، وعناصر الخصوم النقدية (السيولة) وغير النقدية.

٣-٤٨ وبموجب النظام العام لنشر البيانات، يتمثل نطاق التغطية الملائم في مجموعة المؤسسات المالية التي تشمل خصومها مقياس (مقاييس) النقود الأكثر شيوعا في التحليل النقدي. وتعرف شركات الإيداع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي دليل الإحصاءات النقدية والمالية^٦ بأنها تضم جميع المؤسسات المالية التي عليها التزامات في شكل ودائع و/أو بدائل قريبة من الودائع حيثما تكون هذه الودائع أو بدائلها مدرجة في المقاييس الوطنية للنقود بمعناها الواسع. ولا يركز نطاق التغطية على مجموعة مؤسسات فقط، بل أيضا على المقياس القطري للنقود. ويشمل نطاق التغطية البنك المركزي وجميع شركات الإيداع الأخرى.

٣-٤٩ ويشتمل مقياس النقود بمعناها الواسع عادة على الودائع القابلة للتحويل؛ والودائع لأجل، والودائع الادخارية، والودائع الثابتة؛ والمشاركات في صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال؛ والأوراق المالية قصيرة الأجل، مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول ذات الخصائص الماثلة للودائع.

من الحكومة المركزية. وينبغي إدراج جميع الخصوم التي تأخذ شكل أوراق مالية وقروض وودائع. ويتعين أيضا إعداد ونشر بيانات ديون الوحدات الأخرى المضمونة من الحكومة المركزية حينما يكون مقدار هذه الديون كبيرا. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تقدم البلدان تقسيما للدين حسب العناصر الأجنبية والمحلية وفقا للإقامة. ويوصي النظام العام كذلك بإجراء تقسيمات أخرى للدين حسب نوع حائز سند الدين أو نوع أداة الدين.

٣-٤٢ ويحدد تصنيف الدين وتعريفه حسب المبادئ التوجيهية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، أو إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها^٥ (للدين الخارجي)، أو المبادئ التوجيهية الإقليمية. وينبغي أن يشار في البيانات الوصفية إلى استخدام هذه المبادئ التوجيهية أو خط استخدامها.

٣-٤٣ ويحدد التوسع في إعداد بيانات عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام في الإطار الشامل لقطاع المالية العامة، لا سيما في البلدان (ذات الهياكل الاتحادية) التي تكون فيها عمليات حكومة الولاية والحكومة المحلية و/أو عمليات المؤسسات العامة مهمة لتحليل المالية العامة. ويشجع النظام العام لنشر البيانات جميع البلدان على وضع مقاييس ملائمة وشاملة للحكومة العامة على المدى البعيد، مع إعطاء الأولوية عادة لتحسين بيانات الحكومة المركزية في البلدان التي يوجد بها قصور في بيانات الحكومة المركزية من حيث نطاق التغطية أو الإطار التحليلي أو الجودة.

٣-٤٤ ويغطي قطاع الحكومة العامة جميع الوحدات الحكومية (بما في ذلك نظم الضمان الاجتماعي) سواء كانت تعمل على المستوى المركزي أو على مستوى الولاية/الإقليم/المنطقة أو المستوى المحلي. وهناك عدة سبل لتعريف القطاع العام، فقد يشمل قطاع الحكومة العامة والشركات غير المالية (القطاع العام غير المالي) أو قد يشمل أيضا بعض المؤسسات المالية العامة (كبنوك التنمية). ونطاق التغطية المفضل هو القطاع العام غير المالي. وينبغي أن تركز التوسعات المحبذة على عمليات القطاع العام في البلدان التي يكون فيها القطاع العام (أي كان تعريفه) هو نقطة التركيز الأساسية لأغراض التحليل والسياسات. وقد يكون قطاع الحكومة العامة أكثر ملاءمة لهذا الغرض في بلدان أخرى.

^٥ صندوق النقد الدولي وجهات أخرى، إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (واشنطن ٢٠٠٣).

^٦ صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية (واشنطن ٢٠٠٠).

٣-٥٥ ويوصي النظام بإعداد البيانات وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-٥٦ ويتمثل الهدف العام لإعداد ونشر بيانات ميزان المدفوعات في إنتاج جميع العناصر المعيارية الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات التي لها صلة بظروف البلد المعني. وينبغي التمييز بين كل من المعاملات الجارية والرأسمالية والمالية. وتشتمل العناصر التي يوصى النظام بنشرها ضمن الحساب الجاري على ما يلي: (١) واردات وصادرات السلع والخدمات؛ (٢) معاملات الدخل — أي متحصلات الدخل ومدفوعات الدخل المتعلقة بتعويضات العاملين ودخل الاستثمار، على أن يشمل الأخير الدخل من الاستثمار المباشر واستثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى؛ (٣) المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالتحويلات الجارية.

٣-٥٧ وينبغي أن يشتمل الحساب الرأسمالي على التحويلات الرأسمالية، حسب الأهمية النسبية، كما ينبغي أن يشتمل الحساب المالي على تحديد مستقل للمعاملات المرتبطة بكل من الاستثمار المباشر واستثمار الحافطة والمستثقات المالية والاستثمارات الأخرى والاحتياطيات.

٣-٥٨ ولإعطاء صورة كلية للدين الخارجي، يحدد إدراج تقسيمات إضافية لسندات الدين والقروض في استثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى، على التوالي، حسب عملة الإصدار وحسب أجل الاستحقاق الأصلي (الأجل القصير من ناحية والأجل المتوسط والأجل البعيد من ناحية أخرى، باستخدام التصنيفات حسب أداة الدين).

٣-٥٩ وينبغي أن توضح البيانات الوصفية المتعلقة بميزان المدفوعات الممارسات الرهانة في إعداد ونشر البيانات والخطط الرامية إلى تطبيق الإطار التحليلي والتصنيفات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وبالنسبة للبلدان التي لا تستخدم فيها دليل ميزان المدفوعات، ينبغي أن توضح في بياناتها الوصفية المنهجية المتبعة والخطط الرامية إلى اتساق بياناتها مع هذا الدليل.

٣-٦٠ ويحدد النظام العام لنشر البيانات التوسع في بيانات القطاع الخارجي مع «وضع الاستثمار الدولي» الذي يتزايد الاعتراف به كإطار مفيد يمكن استخدامه لتكوين صورة متكاملة عن رصيد الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد المعني.^٧ ويحدد النظام العمل على إعداد تفاصيل العناصر وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات — وهي الاستثمار

٣-٥٠ وفي البلدان التي تعد مقاييس متعددة للنقود، فإن نطاق التغطية، بموجب النظام العام لنشر البيانات، ينبغي أن يشمل المؤسسات التي يغطيها المقياس الأوسع نطاقاً. وفي هذه الحالات، من المفيد أيضاً أن تبين البيانات الوصفية ما إذا كانت هناك مؤسسات مالية أخرى عليها التزامات في شكل ودائع غير قابلة للتحويل أو بدائل قريبة من الودائع. ويمكن للبلدان التي تستخدم مقاييس للسيولة تشمل التزامات على القطاعات غير المالية (مثل أذون الخزانة الحكومية والأوراق التجارية الصادرة عن شركات) أن تصف في بياناتها الوصفية هذه المقاييس ونطاق التغطية المؤسسي.

٣-٥١ ويوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام الإطار الإحصائي الوارد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لمسح شركات الإيداع. وينبغي نشر بيانات الأرصدة (الأصول والخصوم القائمة)، غير أنه من الممكن كذلك نشر بيانات المعاملات. وينبغي التمييز في الإطار التحليلي بين المراكز الخارجية والمحلية على أساس معيار الإقامة حسب التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-٥٢ وينبغي نشر بيانات إجمالية عن الاستحقاقات القائمة على غير المقيمين والخصوم المستحقة لهم. وينبغي تصنيف الائتمان المحلي حسب القطاعات المدينة، وفي الوضع الأمثل ينبغي تحديد الاستحقاقات على الحكومة (الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية حسب الأهمية النسبية) والاستحقاقات على الشركات العامة غير المالية، والاستحقاقات على القطاع الخاص بشكل مستقل. وينبغي أن تشتمل البيانات المنشورة عن مقاييس النقود على تقسيمات حسب نوع الأداة النقدية، وينبغي كذلك نشر بيانات عن الالتزامات غير النقدية (مثل الأوراق المالية طويلة الأجل).

٣-٥٣ وينبغي إعداد مسح شركات الإيداع على أساس شهري إن يمثل هذا التواتر انعكاساً للممارسة السليمة في الوقت الراهن على مستوى طائفة واسعة من البلدان، ويجب نشره في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر من انتهاء الشهر المرجعي.

القطاع الخارجي — ميزان المدفوعات

٣-٥٤ يتألف الإطار الشامل للقطاع الخارجي من إطار أساسي يتعلق بميزان المدفوعات وتوسع محبذ لوضع الاستثمار الدولي. ويتمثل الهدف من الإطار الأساسي في إعداد ونشر بيانات شاملة عن المجملات الرئيسية والبنود الموازنة في ميزان المدفوعات، بما في ذلك، على سبيل المثال، واردات وصادرات السلع والخدمات، والميزان التجاري، والدخل والتحويلات، ورصيد الحساب الجاري، والاحتياطيات والمعاملات المالية الأخرى، والميزان الكلي، مع إضافة عناصر مفصلة حسب الأهمية النسبية.

^٧ صندوق النقد الدولي، وضع الاستثمار الدولي، مرشد لمصادر البيانات (واشنطن ٢٠٠٢): ويمكن الاطلاع على المرشد في العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/iip/guide/iipguide.pdf>

البلد المعني يعاني من قصور في الموارد ومواطن ضعف كبيرة في حساباته القومية السنوية ولم يحسن جودتها بعد (النطاق والتغطية والمنهجية)، فليس من المستحسن أن يقوم بإعداد تقديرات على أساس ربع سنوي حتى يطبق خطة لتحسين حساباته القومية السنوية. وينبغي إعطاء الأولوية في هذه الحالة لوضع برنامج بشأن تحديث سنة الأساس أو السنة المعيارية للحسابات القومية وتطبيق أحدث المعايير الدولية.

مؤشر | مؤشرات الإنتاج

٣-٦٥ يمثل مؤشر الإنتاج أو مؤشرات الإنتاج إذا كان ذلك أكثر ملاءمة، فئة البيانات التي يقصد بها متابعة النشاط الإنتاجي على أساس أكثر تواتراً. ويتوقف اختيار المؤشر (وأي من عناصره) أو اختيار مجموعة المؤشرات ذات الصلة على الهيكل الاقتصادي للبلد المعني — الإنتاج الصناعي في بعض البلدان أو إنتاج السلع الأساسية (كالبترول مثلاً) في بلدان أخرى أو الإنتاج الزراعي في بلدان أخرى.

٣-٦٦ وينبغي أن يكون المؤشر أو المؤشرات المختارة هي ما يُستخدم في البلد المعني كمؤشر مفيد. فعلى سبيل المثال، لا يحبذ للبلد الذي يعتمد أساساً على القطاع الزراعي ويعاني من قصور في الموارد ومن مواطن ضعف في حساباته القومية أن ينفق موارده المحدودة في إنشاء مؤشر للإنتاج الصناعي إلى أن يحسن جودة مؤشرات الزراعة، ويحسن بالتالي جودة حساباته القومية.

٣-٦٧ ولا يوصي النظام العام بنشر مؤشرات لمبيعات التجزئة أو الجملة كبديل لمؤشرات الإنتاج لأن مؤشرات المبيعات قد لا تتابع تطورات إجمالي الناتج المحلي بسبب أثر تراكم المخزونات أو سحبيها. ومع ذلك، فإذا كانت مؤشرات المبيعات تعتبر مهمة لأغراض التحليل، يمكن الإشارة إلى ذلك في البيانات الوصفية بالنسبة لمؤشر/مؤشرات الإنتاج.

٣-٦٨ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بوضع مقياس شهري لمؤشر الصناعة التحويلية أو مؤشر الإنتاج الصناعي. أما مستوى الحداثة في نشر مؤشرات الإنتاج الأخرى، فهي «حسب الأهمية النسبية» للهيكل الاقتصادي في البلد المعني ودورات الإنتاج فيه. فعلى سبيل المثال، قد لا يعبر المؤشر الشهري عن الإنتاج بشكل ملائم في بعض البلدان كتلك التي يكون الإنتاج الموسمي للمحاصيل فيها مهماً. ويوصي النظام بمستوى حداثة يتراوح بين ٦ و ١٢ أسبوعاً من نهاية الفترة المرجعية لجميع المؤشرات.

المباشر واستثمار الحافظة بما في ذلك تقسيمها إلى حصص الملكية والديون، والمشتقات المالية^٨ والاستثمارات الأخرى؛ والاحتياطيات — ونشر عناصر الإطار حسبما كان ملائماً وممكناً.

٣-٦١ وينبغي نشر بيانات الإطار الأساسي لميزان المدفوعات وبيانات وضع الاستثمار الدولي على أساس سنوي وفي غضون ٦ إلى ٩ أسابيع من نهاية السنة المرجعية (السنة المالية أو السنة التقويمية). ولمواصلة المناقشة حول بعد البيانات، تحدد الفقرات التالية فئات البيانات والمؤشرات لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي.

مواصفات فئات البيانات والمؤشرات

القطاع الحقيقي

مجملات الحسابات القومية

٣-٦٢ تمثل مجملات الحسابات القومية فئة البيانات المناظرة للإطار الإحصائي الشامل في القطاع الحقيقي. والمؤشرات الأساسية لمجملات الحسابات القومية هي إجمالي الناتج المحلي على المستويين الاسمي والحقيقي (معدلة حسب الأسعار). ويحبذ النظام العام لنشر البيانات إنتاج ونشر مؤشرات عن إجمالي الدخل القومي وتكوين رأس المال والادخار. ويوصي بإنتاج مؤشرات لمجملات الحسابات القومية على أساس سنوي ونشرها في غضون ٦ إلى ٩ أشهر من نهاية السنة التقويمية أو المالية حسب الأهمية النسبية. ويحبذ إعداد ونشر مجملات الحسابات القومية على أساس ربع سنوي.

٣-٦٣ ولا يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر عناصر محددة في الحسابات القومية، لكنه يحبذ تقسيم إجمالي الناتج المحلي حسب فئة الإنفاق الرئيسية أو حسب القطاع الإنتاجي (النشاط الاقتصادي) أو كليهما. وينبغي أن تكون التقسيمات إلى بنود العناصر هي التقسيمات اللازمة للبلد المعني.

٣-٦٤ ويحبذ النظام العام لنشر البيانات تصنيف مجملات الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (أو ما يقابله على الصعيد الإقليمي). ويحبذ النظام أيضاً إعداد تقديرات ربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك إذا كان

^٨ يرجع إدراج المشتقات المالية ضمن قائمة التقسيمات إلى نشر مطبوعة المشتقات المالية في عام ٢٠٠٠ كملحق للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات: صندوق النقد الدولي، المشتقات المالية: ملحق الطبعة الخامسة (١٩٩٣) من دليل ميزان المدفوعات (واشنطن ٢٠٠٠).

مؤشرات الأسعار

٣-٦٩ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد مؤشر لأسعار المستهلكين على أساس شهري ونشره في غضون شهر إلى شهرين من نهاية الشهر المرجعي. ويحدد إعداد ونشر مؤشر لأسعار المنتجين بنفس معدل الدورية ومستوى الحداثة لمؤشرات أسعار المستهلكين.

٣-٧٠ ويحدد استخدام المبادئ التوجيهية الدولية الواردة في دليل مؤشر أسعار المستهلكين ودليل مؤشر أسعار المنتجين، أو استخدام المبادئ التوجيهية الإقليمية.^٩

مؤشر أسعار المستهلكين

٣-٧١ يحدد مؤشر أسعار المستهلكين، الذي يُشار إليه أحيانا باسم مؤشر أسعار التجزئة، ذلك الجزء من الاختلاف في مجمل إنفاق الأسر المعيشية مع الوقت والذي يمكن إرجاعه إلى تحركات الأسعار. ويضم مجمل الإنفاق المصروفات الموجهة إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تدفع ثمنها أو تستخدمها للأغراض الاستهلاكية. ويقاس مؤشر أسعار المستهلكين عادة باستخدام مؤشر «لاسبير» لأسعار مجموعة ثابتة من بنود السلع والخدمات، يشار إليها غالبا باسم «السلة الثابتة» التي تمثل أوزانها الترجيحية حصص البنود في مجمل الإنفاق عن فترة تاريخية معينة، تكون سنوية بوجه عام.

٣-٧٢ ويمكن أن تقوم البلدان المعنية بإعداد مؤشرات متباينة، على سبيل المثال، من حيث نطاق التغطية الجغرافية، وفترة السكان المرجعية، ونطاق تغطية البنود. ووفقا للنظام العام لنشر البيانات، يجب أن تبين البيانات الوصفية خصائص المؤشر المستخدم على نطاق أوسع، مع الإشارة كذلك إلى مؤشرات أسعار المستهلكين الأخرى المعمول بها.

٣-٧٣ ولا يوصي النظام العام بنشر تفاصيل أي عنصر أو مؤشر فرعي. غير أن البنود الرئيسية في «تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض» (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة^{١٠} الموصى به أيضا في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، توفر إرشادات بشأن أنواع مجملات الإنفاق الاستهلاكي التي تتوافق مع المبادئ التوجيهية الدولية.

^٩ منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى، دليل مؤشر أسعار المستهلكين: النظرية والتطبيق (جنيف: منظمة العمل الدولية ٢٠٠٤) — ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/guides/cpi/index.htm>، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، وجهات أخرى، ودليل مؤشر أسعار المنتجين: النظرية والتطبيق (واشنطن: صندوق النقد الدولي ٢٠٠٤) — ويمكن الاطلاع عليه في العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sta/tegppi/index.htm>.

^{١٠} تصنيفات النفقات حسب الغرض (نيويورك، الأمم المتحدة ١٩٩٩). ويمكن الاطلاع على تصنيفات الأمم المتحدة في موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: <http://unstats.un.org/unsd/pubs/gesgrid.asp>.

مؤشر أسعار المنتجين

٣-٧٤ يقيس مؤشر أسعار المنتجين ذلك الجزء من الاختلاف في مجمل ناتج المشروعات مع مرور الوقت والذي يمكن إرجاعه إلى تحركات أسعار السلع والخدمات المنتجة. وكلما اتسع نطاق تغطية مجمل الناتج ليشمل كل الإنتاج في الاقتصاد المعني مقوما بالأسعار التي يحصل عليها المنتجون، اقترب مؤشر أسعار المنتجين بدرجة أكبر من نطاق التغطية والتقييم حسب مؤشر أسعار الناتج في ذلك الاقتصاد.

٣-٧٥ ومن المفهوم بوجه عام أن مؤشر أسعار الجملة هو ذلك الجزء من الاختلاف في قيمة المعاملات من خلال أسواق التعامل بين المؤسسات أو قيمة المعاملات في أسواق الجملة عبر مدة زمنية، الذي يمكن إرجاعه إلى التحركات في أسعار السلع والخدمات المباعة أو المشتراة. وكلما اقتربت بيانات المعاملات من خلال أسواق الجملة من تغطية كل استهلاك المنتجين من السلع والخدمات غير الرأسمالية بأسعار الشراء في الاقتصاد المعني، اقترب مؤشر أسعار الجملة من نطاق التغطية والتقييم حسب مؤشر أسعار الاستهلاك الوسيط في ذلك الاقتصاد.

٣-٧٦ وبذلك يمكن أن تختلف مؤشرات الأنشطة الإنتاجية بين البلدان — على سبيل المثال، من حيث طبيعة ونطاق تغطية الاقتصاد وطريقة التقييم المستخدمة. ويجري بصفة عامة إعداد مؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار الجملة، مثلما هو الحال بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين، باستخدام صيغة مؤشر «لاسبير» اعتمادا على مجموعة ثابتة من البنود (أو «السلة») ومجموعة أوزان ترجيحية مناظرة عن فترة تاريخية (سنوية عموما). ويحدد النظام العام إعداد ونشر مؤشر أسعار المنتجين ولكنه يسمح بإعداد ونشر مؤشر أسعار الجملة ومؤشرات أسعار المنتجين الأخرى حسبما يلائم الهيكل الاقتصادي والاحتياجات الإحصائية للبلد المعني.

٣-٧٧ ولا يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد أي تفاصيل لعنصر أو لمؤشر فرعي، ولكن من الواضح أن البلدان قد تجد أنه من المفيد من الناحية التحليلية نشر تفاصيل المؤشر الفرعي الذي يوازي التقسيمات في مؤشرات الإنتاج الموصوفة أعلاه. وتستخدم مؤشرات أسعار المنتجين عادة كمخفضات في إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (بالقيمة الحقيقية). ويحدد النظام قيام البلدان بإعداد مؤشرات أسعار المنتجين من أجل تحسين جودة تقديرات حساباتها القومية وذلك مع أخذ مسألة نقص الموارد في الاعتبار. ومع ذلك، عادة ما يقتصر مؤشر أسعار المنتجين على الصناعات التحويلية. ولا ينبغي إعطاء الأولوية لهذا المؤشر في الاقتصادات التي يغلب عليها الإنتاج الزراعي.

إحصاءات الأجور. ويحذ النظام استخدام المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويمكن الإشارة أيضاً إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الذي يتوافق مع تعاريف منظمة العمل الدولية.

العمالة

٣-٨٣ تعد بعض البلدان مقاييس متعددة للعمالة قد تستند إلى مسح بالعينة للأسر المعيشية أو الأفراد أو إلى مسح المؤسسات أو إلى سجلات الضمان الاجتماعي. أما المقياس المحدد وفقاً للنظام العام لنشر البيانات فينبغي أن يكون هو المقياس الأكثر استخداماً في البلد المعني.

٣-٨٤ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات العمالة على أساس «الأهمية النسبية». ويرجح أن يكون هذا المنهج ذا فائدة حيث لا تتوفر تغطية كاملة للسكان في المسوح أو السجلات الإدارية الأساسية نظراً لطبيعة الاقتصاد المعني (على سبيل المثال، عندما تقتصر البيانات الأساسية على السكان غير العاملين في القطاع الزراعي). وتشتمل مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة على حصة النساء في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. لذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بجمع بيانات العمالة حسب نوع الجنس.

البطالة

٣-٨٥ تُعد بعض البلدان مقاييس متعددة للبطالة قد تستند إلى مسح العينة للأسر المعيشية أو الأفراد أو إلى سجلات الضمان الاجتماعي أو إلى إحصاءات مكتب العمل. أما المقياس المحدد وفقاً للنظام العام لنشر البيانات، فينبغي أن يكون هو المقياس الأكثر استخداماً في البلد المعني. علاوة على ذلك، يمكن تحديد عدد العاطلين عن العمل أو نسبة العاطلين إلى القوى العاملة.

٣-٨٦ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات البطالة «حسب الأهمية النسبية». وفي العديد من البلدان، قد لا يكون سوق العمل مقسماً إلى عمالة وبطالة بقدر ما يتميز بوجود سلسلة متصلة من العمالة المتفرغة في أحد طرفي السلسلة والسكان في حالة بطالة كاملة في الطرف الآخر. ويقع جانب كبير من السكان النشطين اقتصادياً بين هذين الطرفين. وقد يعتمد هؤلاء، مثلاً، على زراعة الكفاف التي قد تكون موسمية إلى حد كبير أو على المبيعات العرضية للمواد الغذائية أو غيرها من السلع المنتجة منزلياً.

٣-٨٧ وفي هذه الحالات، قد لا يكون تعريف البطالة على أساس الممارسات المستخدمة في البلدان الصناعية ذا دلالة كاملة. ومن ثم، يمكن للبلد المشارك استخدام مقياس بديل للبطالة أكثر

تعادل القوى الشرائية

٣-٧٨ يحذ النظام العام لنشر البيانات تقديم بيانات سعرية مفصلة لإعداد بيانات تعادل القوى الشرائية (PPPs) في سياق برنامج المقارنات الدولية (ICP). ويقارن تعادل القوى الشرائية بين مستويات الأسعار في مختلف البلدان أو المناطق الجغرافية عن فترة محاسبية معينة. ويستخدم تعادل القوى الشرائية عموماً لحذف آثار الأسعار بوحدة عملات مختلفة عند المقارنة بين مستويات إجمالي الناتج المحلي أو الدخل في بلدين أو منطقتين. وتضم منسوبات السعر في تعادل القوى الشرائية الثنائية نسب أسعار السلع والخدمات المماثلة بالعملة المحلية بين البلدين أو المنطقتين.

٣-٧٩ ويستخدم البنك الدولي تعادل القوى الشرائية في حساب مؤشرات الفقر المدرجة في أهداف التنمية للألفية الجديدة، مثل خط الفقر، ونسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة فجوة الفقر. ويرد وصف هذه المؤشرات في أقسام المرشد المخصصة للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية.

سوق العمل

٣-٨٠ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر مؤشرات للعمالة والبطالة ومؤشرات الأجور/الإيرادات على أساس «الأهمية النسبية». ومن المتعارف عليه أن بيانات سوق العمل قد تزداد أهمية في البلدان الصناعية، غير أن بعض مقاييس سوق العمل قد تشكل أهمية لجميع البلدان تقريباً.

٣-٨١ وينبغي نشر البيانات عن سوق العمل على أساس سنوي وفي غضون ٦ إلى ٩ أشهر من نهاية السنة. ويوصي النظام بهذه الأهداف المتعلقة بالدورية والحدثة بناءً على مشاوراته مع مكتب الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية. وعندما تستند العناصر الثلاثة إلى بيانات أساسية مختلفة يمكن إعدادها ونشرها بعد ذلك بدورية وحدثة مختلفتين. وينبغي بيان هذه العناصر بصورة مستقلة في البيانات الوصفية (أي بجدول على غرار الجدول ٣-١، القسم (ب) لكل منها).

٣-٨٢ ولا يوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام تعاريف محددة لمؤشرات سوق العمل أو بتقسيم العناصر. غير أن توصيات منظمة العمل الدولية توفر مفاهيم وتعريفات للقوى العاملة، كما تقدم في هذا الإطار تعاريف وتصنيفات للعمالة والبطالة^{١١} وتشتمل توصيات منظمة العمل الدولية أيضاً على مفاهيم وتعريفات وتصنيفات مقترحة لمنهج متكامل بشأن

^{١١} منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية الراهنة المعنية بإحصاءات العمالة (جنيف ١٩٩٥). راجع أيضاً منظمة العمل الدولية *Surveys of Economically Active Population, Employment, Unemployment and Underemployment* (جنيف ١٩٩٠).

الأجل المتوسط والأجل البعيد هو توسيع نطاق التغطية ليشمل الوحدات المهمة الأخرى في الحكومة المركزية، مع ضرورة توضيح خطط هذه التوسعات في البيانات الوصفية.

٣-٩٣ ويوصي النظام العام لنشر البيانات باستخدام الإيرادات والمصروفات والرصيد والتمويل كمؤشرات مع تقسيم كل منها تماشياً مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وينبغي للبلدان التي تتبع توصيات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ استخدام الإيرادات والمصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية والتمويل مع تقسيم كل منها. وينبغي أن يكون الرصيد المحدد لأغراض النظام العام لنشر البيانات (الفائض/ العجز أو صافي الإقراض/ الاقتراض) هو المفهوم المستخدم في البلد المعني. وسوف تتضمن محددات الرصيد في العادة الإيرادات والمصروفات وتستبعد منها جميع المعاملات التي تؤدي إلى زيادة أو تقليص التزامات الحكومة المركزية.

٣-٩٤ وينبغي نشر بيانات التمويل الكلي، ويمكن أن يكون تصنيف العناصر المحلية والأجنبية موازياً للتصنيف المبين في الإطار الشامل لعمليات الحكومة المركزية؛ أي أنه ينبغي عرض معاملات التمويل المحلي والخارجي المحددة على أساس الإقامة حيثما أمكن. وينبغي تقسيم التمويل المحلي إلى التمويل المقدم من الجهاز المصرفي والتمويل المقدم من مصادر محلية أخرى. ويمكن عرض معاملات التمويل حسب نوع الأداة أو عملة الإصدار أو أي خصائص أخرى ذات صلة.

٣-٩٥ ويحبذ النظام العام لنشر البيانات تصنيف وتعريف البنود التي تحدد الفائض/ العجز وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ أو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، ويمكن استخدام هذين الدليلين أو أي مبادئ توجيهية إقليمية كنقطة مرجعية عند إعداد البيانات الوصفية.

٣-٩٦ ويحبذ النظام العام نشر بيانات مدفوعات الفائدة كجزء من المصروفات لا سيما في البلدان المثقلة بالديون.

دين الحكومة المركزية

٣-٩٧ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد بيانات سنوية عن دين الحكومة المركزية ونشرها في غضون ربع إلى ربعي سنة من نهاية السنة المالية المرجعية. وينبغي أن تستند هذه البيانات إلى التزامات الدين الشاملة على الحكومة المركزية وأن تشمل الالتزامات في شكل أوراق مالية وقروض وودائع. ويحبذ النظام التوسع في عرض بيانات الدين المضمون من الحكومة. وينبغي أن تتضمن البيانات الوصفية ملحوظة تصف أي التزامات على وحدات الحكومة المركزية المستبعدة من البيانات و/أو الخصائص الخاصة لأدوات الدين.

ملاءمة، وذلك باللجوء إلى مفهوم العمالة القاصرة أو الاكتفاء بالإشارة إلى الجزء من القوى العاملة الذي تكون للبطالة فيه أهمية خاصة (كالصناعات التحويلية على سبيل المثال).

الأجور/ الإيرادات

٣-٨٨ في سياق إحصاءات العمل، تتألف بيانات الأجور من الأجور والرواتب المباشرة عن ساعات العمل أو عن العمل المنجز. وخلافاً لذلك، فإن بيانات الإيرادات (النقدية والعينية) أشمل وتغطي بالإضافة إلى ذلك التعويضات عن الوقت بدون عمل، والمكافآت، والمنح، وبدلات السكن والأسرة التي يدفعها صاحب العمل للعاملين. وقد تشكل سلسلة البيانات المحددة لأغراض النظام العام لنشر البيانات متوسط الإيرادات أو المعدلات الزمنية للأجور (ويفضل أن ترفق بها بيانات متسقة عن ساعات العمل الفعلية). وقد يختلف نطاق سلسلة البيانات من بلد إلى آخر، وينبغي أن تكون سلسلة البيانات المحددة هي الأكثر استخداماً في البلد المعني.

٣-٨٩ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات الأجور/الإيرادات على أساس «الأهمية النسبية». ويحدث ذلك حيث لا تتوافر تغطية كاملة للقوى العاملة في المسوح أو السجلات الإدارية (على سبيل المثال، عندما تقتصر البيانات الأساسية على السكان غير العاملين في القطاع الزراعي أو العمال بالأجر في قطاع الصناعة التحويلية).

التوسع المحبذ

٣-٩٠ يحبذ النظام العام لنشر البيانات تقسيم جميع مؤشرات سوق العمل حسب السن والنوع والوضع الوظيفي والمهنة وقطاع النشاط الاقتصادي، حسبما يكون ملائماً، وذلك تماشياً مع مؤشرات أهداف التنمية للألفية الجديدة.

قطاع المالية العامة

مجملات الحكومة المركزية

٣-٩١ هي فئة البيانات المناظرة للإطار الشامل في حالة قطاع المالية العامة. وينبغي إعداد البيانات على أساس ربع سنوي ونشرها في غضون ربع سنة من نهاية ربع السنة المرجعي. وينبغي أن تغطي البيانات حسابات الميزانية على الأقل. وفي الوضع الأمثل ينبغي أن تشمل البيانات أيضاً أكبر مجموعة ممكنة من وحدات الحكومة المركزية — أي الضمان الاجتماعي والوحدات والحسابات خارج الميزانية — حتى يمكن متابعة التحركات في الحكومة المركزية ككل بقدر كاف.

٣-٩٢ ولذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تستهدف البلدان المشاركة تحقيق التغطية الكاملة لحسابات الميزانية كهدف لها في الأجل القريب. وينبغي أن يكون الهدف في

شهري ونشرها في غضون شهر إلى ثلاثة شهور من نهاية الشهر المرجعي.

مجملات البنك المركزي

٣-١٠٣ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد البيانات عن مجملات البنك المركزي على أساس شهري ونشرها في غضون شهر إلى شهرين من نهاية الشهر المرجعي — والمؤشر الوحيد الذي يوصي به النظام على وجه التحديد هو القاعدة النقدية. وهناك تعاريف متعددة للقاعدة النقدية ويجب استخدام المفهوم القطري الأهم. ويوصي النظام باستخدام المبادئ التوجيهية الواردة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية في إعداد مجملات البنك المركزي.

أسعار الفائدة

٣-١٠٤ يوصي النظام العام بنشر أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وتختلف أسعار الفائدة التي تعتبر أكثر تمثيلاً من بلد إلى آخر — ومن الأمثلة الشائعة للأسعار الممثلة سعر الفائدة على أذون الخزانة لثلاثة شهور أو لستة شهور، وسعر الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات. وقد لا يكون هناك إصدار لأوراق مالية حكومية في ظل ظروف معينة مثل تحقيق فوائض مستمرة في المالية العامة. وقد لا يكون هناك إصدار لأوراق مالية حكومية طويلة الأجل في ظل ظروف أخرى مثل حالات ارتفاع معدل التضخم. ويجب الإشارة إلى هذه الحقائق في البيانات الوصفية.

٣-١٠٥ ويوصي النظام العام لنشر البيانات أيضاً بنشر أسعار الفائدة الرسمية المتغيرة مثل سعر الفائدة على قروض البنك المركزي أو سعر الخصم. وينبغي إيضاح دور هذا السعر في البيانات الوصفية، أو الإشارة إلى أن أسعار الفائدة غير مستخدمة في صياغة السياسة النقدية.

٣-١٠٦ ويحبذ النظام العام لنشر البيانات نشر أسعار الفائدة في سوق المال أو أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك وأسعار الفائدة على الودائع والقروض. وفي حالة استخدام سعر فائدة على الودائع وسعر فائدة آخر على القروض كقاعدة معيارية، يمكن نشر هذين السعريين الوحيدين. وفي الحالات الأخرى، يجب نشر أسعار الفائدة المختلفة على الودائع والقروض.

٣-١٠٧ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بضرورة توفير أسعار الفائدة على أساس شهري. ولا يوصي بأي مستوى حدائت لنشر أسعار الفائدة نظراً لتوافر بيانات أسعار الفائدة على نطاق واسع من مصادر القطاع الخاص، ولأن نشرها بواسطة الأجهزة الرسمية المنتجة لا ينطوي على عنصر زمني حساس.

٣-٩٨ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بتقسيم بيانات دين الحكومة المركزية حسب الأهمية النسبية في ظل ظروف البلد المعني، ويوصي بشدة بالتقسيم حسب آجال الاستحقاق. وحيثما أمكن، ينبغي تصنيف الدين إلى دين قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل وفق آجال الاستحقاق المتبقية (القيمة المتبقية)، ولكن يمكن استخدام أجل الاستحقاق الأصلي إذا لم تتوافر البيانات حسب أجل الاستحقاق المتبقي. وينبغي تقسيم الدين حيثما أمكن حسب عناصره الأجنبية والمحلية على أساس الإقامة. وعادة ما يكون ذلك ممكناً بالنسبة للدين في شكل قروض. ويقبل النظام عدداً من التقسيمات الأخرى منها التقسيم حسب عملة الإصدار أو حسب الأداة.

٣-٩٩ ويحبذ النظام تصنيف وتعريف الدين حسب المبادئ التوجيهية في دليل إحصاءات مالية الحكومة أو إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (للدين الخارجي) أو المبادئ التوجيهية الإقليمية. وينبغي الإشارة إلى استخدام تلك المبادئ التوجيهية أو خطط استخدامها في البيانات الوصفية.

القطاع المالي

مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان

٣-١٠٠ هي فئة البيانات المناظرة للإطار الشامل في حالة القطاع المالي — أي مسح شركات الإيداع. وبينما هناك اختلاف في تكوين نطاق التغطية في القطاع المالي لمجملات النقود والائتمان بين البلدان، فإن نطاق التغطية الأمثل هو ذلك الموصى به في دليل الإحصاءات النقدية والمالية، وينبغي الإشارة في البيانات الوصفية إلى نطاق التغطية المؤسسة الأضيق الذي يقتصر على المؤسسات التي عليها التزامات في شكل نقود بالمعنى الضيق (M1) فحسب.

٣-١٠١ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بأن تشمل مؤشرات مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان ما يلي:

- مجملات النقود (النقود بالمعنى الضيق أو M1 إذا كان مستخدماً في البلد المعني أو المجمعلين الرئيسيين للنقود بالمفهوم الواسع — M2 و M3 — المستخدمين في البلد المعني)؛
- مجموع الائتمان المحلي (مقسماً في الوضع الأمثل حسب القطاع الحكومي أو القطاع العام غير المالي وحسب القطاع الخاص)؛
- المركز الخارجي لقطاع شركات الإيداع الذي يمكن عرضه في صورة إجمالي الاستحقاقات من التزامات على غير المقيمين أو في صورة صافي المركز الخارجي.

٣-١٠٢ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد بيانات مجملات النقود بمعناها الواسع ومجملات الائتمان على أساس

سوق الأوراق المالية

٣-١٠٨ يدعو النظام العام إلى نشر بيانات سوق الأوراق المالية في شكل مؤشر أسعار الأسهم في البلدان التي توجد فيها سوق للأوراق المالية. وينبغي نشر هذه البيانات على أساس شهري. ويدرك النظام أن مؤشرات أسعار الأسهم متاحة على نطاق واسع من مصادر القطاع الخاص، وبذلك فإن نشرها من جانب الأجهزة الرسمية المنتجة لا ينطوي على عنصر زمني حساس — لذلك لا يوصي النظام بأي مستوى حداثة لنشر بيانات تلك المؤشرات. ومع ذلك يوصي النظام بأن تعيد الأجهزة الرسمية نشر المعلومات عن مؤشرات أسعار الأسهم.

القطاع الخارجي

مجملات ميزان المدفوعات

٣-١٠٩ مجملات ميزان المدفوعات هي فئة بيانات القطاع الخارجي المناظرة للإطار الإحصائي الشامل.

٣-١١٠ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر المؤشرات الأساسية المتعلقة بما يلي:

- (١) واردات وصادرات السلع والخدمات؛
- (٢) رصيد الحساب الجاري؛
- (٣) الاحتياطيات؛
- (٤) الميزان الكلي.

٣-١١١ ويحذ النظام تصنيف عناصر ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-١١٢ ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد مؤشرات ميزان المدفوعات على أساس سنوي ونشرها في غضون ٦ شهور من نهاية السنة المرجعية. ويحذ النظام إنتاج ونشر مؤشرات ربع سنوية لميزان المدفوعات.

الدين الخارجي وجدول خدمة الدين

٣-١١٣ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر بيانات ربع سنوية عن الدين الخارجي القائم، تغطي الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة مقسمة حسب آجال الاستحقاق وبمستوى حداثة ربع سنة أو ربعي سنة من نهاية الربع المرجعي.

٣-١١٤ كذلك يوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر جدول خدمة الدين المصاحب مرتين سنوياً، بمستوى حداثة يتراوح بين ٣ و ٦ أشهر من نهاية الفترة المرجعية، مع بيان مدفوعات الفائدة ومدفوعات استهلاك الدين المنتظر أداؤها في أربعة أرباع السنة القادمة ونصف السنة التاليين. ويعني معدل الدورية نصف السنوي أنه يتعين على البلدان المعنية نشر جدول خدمة الدين مرة كل ربعي سنة وليس عن ربعي سنة متتاليين.

٣-١١٥ وعلاوة على ذلك، يحذ النظام إعداد ونشر بيانات عن الدين الخارجي الخاص غير المضمون من الحكومة وجدول خدمة الدين المصاحب. ويجب أن يكون معدل دورية هذه البيانات سنوياً بمستوى حداثة من ٦ إلى ٩ أشهر من نهاية السنة المرجعية.

٣-١١٦ ويوصي النظام بإعداد بيانات الدين الخارجي وجدول خدمة الدين وفق المبادئ التوجيهية الواردة في إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، أو وفقاً للمبادئ التوجيهية الإقليمية.

الاحتياطيات الدولية

٣-١١٧ تُستخدم الاحتياطيات الدولية كقناة متابعة توفر مؤشراً لتطورات القطاع الخارجي أكثر تواتراً وحدثة مما تقدمه مجملات ميزان المدفوعات. ويوصي النظام العام لنشر البيانات بإعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على أساس شهري ونشرها في غضون أسبوع إلى ٤ أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

٣-١١٨ ويوصي النظام العام بنشر بيانات عن إجمالي الاحتياطيات الرسمية مقوماً بالدولار الأمريكي، وفق المبادئ التوجيهية الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويحذ نشر بيانات عن الالتزامات المرتبطة بالاحتياطيات. وتتضمن الخصوم المرتبطة بالاحتياطيات عادة خصوم قصيرة الأجل على السلطات النقدية واستخدام ائتمانات وقروض صندوق النقد الدولي، ولكن يمكن نشر المقاييس القطرية.

التجارة السلعية

٣-١١٩ تستخدم بيانات التجارة السلعية كقناة متابعة توفر مؤشراً أكثر تواتراً وحدثة لتطورات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ويوصي النظام العام بإعداد بيانات عن التجارة السلعية على أساس شهري ونشرها في غضون ٨ أسابيع إلى ١٢ أسبوعاً من نهاية الشهر المرجعي.

٣-١٢٠ ويوصي النظام العام بنشر بيانات عن مجموع الواردات ومجموع الصادرات بمستوى الحدثة المحدد؛ ويحذ نشر بيانات الواردات والصادرات مقسمة حسب السلع الرئيسية وذلك بفواصل زمنية أطول قليلاً. وينبغي أن توضح البيانات الوصفية ما إذا كانت الواردات والصادرات مسجلة على أساس تقييمات التكلفة والتأمين والشحن («سيف») أو تقييمات تسليم ظهر السفينة («فوب»). وفي حالة البلدان التي تستثنى بنوداً معينة من النشر في بياناتها عن مجموع الواردات ومجموع الصادرات (كالتجارة مع بعض الشركاء التجاريين أو فئات معينة من السلع الأساسية على سبيل المثال)، يجب الإشارة إلى

٣-١٢٥ ويمكن استخدام نفس البنية الأساسية لإنتاج مؤشرات مهمة أخرى مثل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الخصوبة الكلي ومعدلات وفيات الرضع والأطفال. ويعنى النظام العام لنشر البيانات بهذه البنية الأساسية أكثر مما يعنى بإعداد مؤشرات مفردة. وبينما يرجح اضطلاع معظم الأجهزة الإحصائية بإعداد ونشر العديد من المؤشرات لأغراض خاصة، مثل حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فإن قدرتها على القيام بذلك تتوقف على مدى توافر تقديرات دقيقة للبيانات الأساسية في الوقت المناسب.

٣-١٢٦ والنظام العام لنشر البيانات لا يضع توصيات محددة بشأن المؤشرات الاجتماعية أو الديمغرافية التي ينبغي للبلدان المشاركة إعدادها ونشرها. وينبغي لهذه البلدان وضع مؤشرات تلبي احتياجاتها القطرية استناداً إلى الممارسات الإحصائية السليمة. وقد التزمت بلدان عديدة برصد وتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة — وهي مجموعة الأهداف والمؤشرات المتعارف عليها كإطار لقياس التنمية. ويعرض الملحق الثالث المجموعة الكاملة لهذه المؤشرات. كما يحدد القسم (ج) في الجدول ٣-١ مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة لكل قطاع من القطاعات الاجتماعية-الديمغرافية الأربعة.

٣-١٢٧ وقد حددت بعض البلدان أيضاً مؤشرات لرصد الجهود القطرية للحد من الفقر (في سياق إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر — (PRSPs) — مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ووضعت سياسات التنمية. وينبغي أن يشار في البيانات الوصفية إلى توافر مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة ومؤشرات تقرير استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك مدى دوريتها ودرجة حداثتها. علاوة على ذلك، تطلب بعض المنظمات الدولية الإبلاغ المنتظم لبيانات متخصصة تدخل في نطاق مسؤولياتها. ويمكن كذلك الإشارة ضمن خطط التحسين في البيانات الوصفية إلى خطط تطوير النظم والمخرجات الإحصائية لكي تشمل مؤشرات أهداف التنمية في الألفية الجديدة ومؤشرات استراتيجية الحد من الفقر أو لاستيفاء متطلبات الإبلاغ الدولية.

٣-١٢٨ وتتضمن العناصر الأساسية للبيانات الاجتماعية-الديمغرافية المبينة في القسم (ج) في الجدول ٣-١ معلومات عن مدخلات الموارد (المالية والبشرية) في المجال الاجتماعي، بحيث يمكن أن تكون أداة مفيدة للتعرف على سياسات الإنفاق العام. وتلائم هذه السمة النظام العام لنشر البيانات تماماً، حيث إن الغرض منها هو توفير إطار شامل يغطي طائفة واسعة من مجالات السياسات ذات الصلة المتبادلة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

٣-١٢٩ ويستند ترتيب النظام العام لنشر البيانات المعني بإحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية إلى مفهوم الأطر الشاملة التي توفر مقاييس اقتصادية ومالية معروفة على نطاق واسع مثل الحسابات القومية. ولا توجد أطر شاملة

البنود المستثناة في البيانات الوصفية. ويحدد النظام التصنيف وفق إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعريف^{١٢}.

أسعار الصرف

٣-١٢١ يوصي النظام العام لنشر البيانات بإتاحة أسعار الصرف الفورية للاطلاع العام على أساس يومي. وإذا كانت تلك الأسعار متاحة بسهولة في وسائل الإعلام أو من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، يمكن أن يقتصر الأمر على قيام الأجهزة الرسمية بإعادة نشر أسعار نهاية المدة والمتوسطات شهريا، ويفضل أسبوعيا.

البيانات الاجتماعية-الديمغرافية

٣-١٢٢ يتضمن النظام العام لنشر البيانات أربع فئات للبيانات الاجتماعية-الديمغرافية هي السكان والتعليم والصحة والفقر. ويلخص القسم (ج) من الجدول ٣-١ العناصر الأساسية التي يوصى بإعدادها ونشرها عن كل فئة. ولا تمثل هذه الفئات جميع الإحصاءات ذات الصلة بوضع السياسات الاجتماعية أو رصدها، كما أنها لا تعكس جميع أنشطة جمع البيانات التي قد تضطلع بها الأجهزة الرسمية. ولا يدرج النظام العام لنشر البيانات، على سبيل المثال، فئات بيانات عن الإسكان أو العدالة الجنائية أو الأنشطة العلمية والثقافية، كما أنه لا يدرج الإحصاءات البيئية في الوقت الحالي.

٣-١٢٣ ورغم أن التوصيات الحالية المتعلقة بالبيانات الاجتماعية-الديمغرافية قد تخضع للتوضيح والتعديل مستقبلاً، فإن فئات البيانات والعناصر الأساسية المتضمنة تمثل مجالات مهمة للنشاط الإحصائي، وتتسم المعلومات المنتجة على هذا النحو بأهمية كبيرة لتسيير شؤون الحكومات، ولأنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بصفة عامة.

٣-١٢٤ ويتعلق عنصر البيانات الاجتماعية-الديمغرافية في النظام العام لنشر البيانات بإعداد ونشر مجموعة كبيرة من المعلومات في إطار كل فئة من فئات البيانات وليس بمجموعة محددة من المؤشرات. وتستمد بعض المؤشرات من مجموعات مختلفة من البيانات بهدف قياس ظاهرة معينة. فعلى سبيل المثال، يتطلب قياس حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي تقدير إجمالي الناتج المحلي ومجموع عدد السكان. ويستمد إجمالي الناتج المحلي من نظام شامل للحسابات القومية، وتتطلب التقديرات السكانية الراهنة توافر مجموعة كاملة من المعلومات الديمغرافية بما في ذلك المواليد والوفيات وصافي الهجرة. ومن ثم يستند إعداد مؤشر واحد إلى بنية أساسية كبيرة من المعلومات الإحصائية.

^{١٢} إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعريف (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٨).

المدارس والكليات والجامعات. وقد تكون مسؤولية جمع وإبلاغ البيانات مركزة في هيئة واحدة أو موزعة بين عدة هيئات.

٣-١٣٥ وفي الواقع العملي، يتم الحصول على البيانات بصفة مبدئية من نظم الإبلاغ الإداري التابعة لوزارة التعليم ومن المسوح القطرية، ولكن يمكن أن تقوم هيئة أخرى أيضا بإعداد التقارير الإحصائية ونشرها مثل المكتب الإحصائي القومي. وينبغي الإشارة في البيانات الوصفية إلى عمل الأجهزة المسؤولة عن الإنتاج الأولي بالنسبة لإحصاءات التعليم وعملية النشر للاطلاع العام لأول مرة. ولا يعنى النظام العام لنشر البيانات بالعملية الداخلية لجمع البيانات الإدارية إلا بقدر تأثيرها على نطاق تغطية الإحصاءات الناتجة أو جودتها أو موضوعيتها.

٣-١٣٦ وفي القسم (ج) في الجدول ٣-١، تقسم البيانات إلى ثلاث فئات فرعية هي: المدخلات التي تقيس الموارد المادية والمالية المتوافرة للنظام التعليمي؛ والعملية التي تسجل مسار الطلاب في نظام التعليم؛ والمخرجات التي تقيس الإنجاز والتحصيل العلمي.

٣-١٣٧ ويضم قطاع التعليم جميع مستويات نظام التعليم النظامي وهي: الابتدائي والثانوي والعالى، إلى جانب التعليم قبل الابتدائي والتدريب المهني إن أمكن. ويوصي النظام باستخدام «التصنيف الدولي الموحد للتعليم» لأغراض إبلاغ البيانات على المستوى الدولي. ويحبذ النظام العام لنشر البيانات تقسيم البيانات حسب السن أو نوع الجنس أو الصف الدراسي أو المستوى التعليمي وحسب نوع البرنامج التعليمي، إلى جانب تقسيم البيانات حسب الوحدات دون الوطنية أو الإقليمية، حسبما يكون ملائما. وإذا كانت بيانات برامج محو الأمية بين البالغين وبرامج التدريب غير النظامية كثيرة، يجب أيضا إبلاغ بيانات هذه الأنشطة مع مقاييس الإلمام بالقراءة والكتابة وتعلم الحساب بين السكان.

٣-١٣٨ وتمثل الدولة في جميع البلدان تقريبا الجهة الأساسية المسؤولة عن تقديم خدمة التعليم، وقد لا تسجل الإحصاءات المنشورة إلا أنشطة برامج التعليم العام. ولكن في العديد من البلدان، تؤدي المدارس الخاصة والمدارس الدينية أو العسكرية دورا مهما أيضا. وينبغي جمع بيانات من تلك الكيانات وإدراجها في التقارير الإحصائية قدر الإمكان.

الصحة

٣-١٣٩ تضطلع الأجهزة المشرفة على خدمات الصحة العامة عموما بإنتاج إحصاءات الصحة، ومنها الأجهزة المختصة باعتماد المرافق الصحية وتقديم التدريب وإصدار التراخيص لمزاولة المهنة للعاملين في تلك المرافق، وكذلك الأجهزة التي تقدم الرعاية الصحية الأساسية. وقد تكون مسؤولية جمع وإبلاغ البيانات مركزة في جهاز واحد أو موزعة بين

معادلة للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية، ولكن هناك مبادئ توجيهية للإعداد، ونظم تصنيف معيارية، وأمثلة على «أفضل الممارسات» تتواتر الإشارة إليها ويستخدمها الإحصائيون على نطاق واسع في تنظيم عمليات جمع الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية وعرضها. ويورد الملحق الثاني قائمة بالمراجع المختارة في هذا الشأن.

٣-١٣٠ وتتمثل الفئات الأربع للبيانات الاجتماعية-الديمقراطية وعناصرها الأساسية فيما يلي: (١) السكان، (٢) التعليم، (٣) الصحة، (٤) الفقر.

السكان

٣-١٣١ تُعنى الإحصاءات الديمغرافية ببيان حجم السكان والتركيب السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان. وتؤخذ هذه البيانات عادة من الحصر الكامل للسكان (وقد يشمل غير المقيمين الذين يعيشون في الخارج أو الأجانب المقيمين أو اللاجئين، حسب التعريف الوارد في القانون أو وفق الممارسة الإحصائية المتبعة)، ويجري تكميل هذه البيانات في السنوات المنقضية بين التعدادات بالمعلومات المجمعة عن المواليد والوفيات والهجرة من خلال سجلات الإحصاءات الحيوية أو من خلال استخدام المسوح أو من المعلومات المشتقة من سجلات إدارية أخرى.

٣-١٣٢ وتجد معظم البلدان أنه من المفيد إعداد بيانات عن حجم السكان مقسمة حسب السن ونوع الجنس والمنطقة؛ وعدد المواليد (حسب نوع الجنس) والوفيات (حسب السن ونوع الجنس) والهجرة إلى الداخل وإلى الخارج (حسب السن ونوع الجنس). وغالبا ما يحتاج المحللون إلى تقديرات سكانية على المستويات دون الوطنية. وتشتمل المؤشرات المشتقة على معدلات الوفيات مقسمة حسب السن ومعدل الخصوبة الكلي، كما تكتسب هذه المؤشرات أهمية بالغة في تحليل الاتجاهات الديمغرافية العامة والتحسب للتغير السكاني مستقبلا.

٣-١٣٣ وتنتج التعدادات غالبا معلومات إضافية. فعلى سبيل المثال، قد تسجل التعدادات أيضا بيانات عن أرصدة الإسكان، وعن الوضع التعليمي والوظيفي حسب إجابات المشمولين بالتعداد، وبيانات مدى توافر مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. ويمكن استخدام هذه البيانات لاستكمال البيانات ولأغراض المضاهاة الإحصائية بالمعلومات المأخوذة من مصادر أخرى.

التعليم

٣-١٣٤ تضطلع الأجهزة التي تشرف على خدمات التعليم العام بإنتاج إحصاءات التعليم ونشرها عموما، بما في ذلك الأجهزة المختصة باعتماد المؤسسات التعليمية وتوفير التدريب أو إصدار شهادات مزاولة المهنة للمعلمين وكذلك

الوفاة. وينبغي إعداد بيانات عن الأمراض المعدية والتي يمكن استخدامها في برامج تحديد نوبات تلك الأمراض وعزل مناطق تفشيها والعلاج المباشر لها، وذلك بمعدل تواتر ومستوى حداثة أعلى من الإحصاءات الإدارية الروتينية. وتضطلع منظمة الصحة العالمية في الوقت الراهن بوضع مقاييس لتقييم أعباء المرض ترصد آثار المرض على الإنتاجية ونوعية الحياة طوال العمر.

الفقر

٣-١٤٤ يمثل الفقر ظاهرة معقدة لا يمكن قياسها وفق بُعد واحد. ومن الشائع استخدام طرائق «القياس النقدي» التي تستند إلى دخل أو استهلاك الأسر أو الأفراد لتحديد «خط الفقر» وقياس عدد الفقراء وشدّة الفقر. غير أن هناك إحصاءات عديدة تفيدي في تشخيص الفقر جرت مناقشتها ضمن فئات أخرى للبيانات، مثل التحصيل الدراسي والحالة الصحية، والحالة الوظيفية، لا سيما إذا تم جمعها بإدراج مستويات كافية من التقسيم.

٣-١٤٥ وحيث إن الفقر ظاهرة تصيب الأفراد أساساً وتأتي انعكاساً لعدم العدالة في توزيع الثروة والدخل والتعليم والصحة والحصول على الموارد العامة والخاصة، يتطلب قياس الفقر توافر بيانات على المستوى الجزئي. ومن الشائع إعداد هذه البيانات عن طريق مسح قطاع الأسر.

٣-١٤٦ ويمثل الاستهلاك مقياساً أفضل من الدخل عند قياس درجة الرفاه. ويعتبر استهلاك الأفراد، مقروناً بمعلومات عن خصائص قطاع الأسر وخصائص أعضاء الأسر، هو الأساس المفضل لتقييم الفقر بطريقة القياس النقدي. ونظراً لأن الدخل الحقيقي ومن ثم الاستهلاك قد يختلفان حسب الوقت من السنة وحسب مستويات الأسعار، فمن المهم التعديل حسب الآثار الموسمية واختلافات الأسعار حسب المناطق عند إعداد بيانات الدخل والإنفاق.

٣-١٤٧ ويوفر خط الفقر طريقة معيارية لتصنيف السكان إلى فقراء وغير فقراء. وتستند هذه الطريقة عادة إلى تقدير المستوى الأدنى للدخل أو الاستهلاك اللازم لبقاء الشخص عند أدنى المستويات المطلوبة. ورغم أن خط الفقر قد يستند في جانب منه إلى معايير موضوعية، مثل تكلفة الحد الأدنى من ميزانية السعرات الحرارية، فإن خطوط الفقر غير قابلة للمقارنة عموماً بين البلدان بسبب الاختلافات في تكاليف المعيشة والتصور السائد للفقر في ثقافة كل بلد.

٣-١٤٨ وحسب البنك الدولي خط الفقر الموصى به في أهداف التنمية للألفية الجديدة — وهو نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم — ونسبة فجوة الفقر

عدة أجهزة. والنظم الإدارية هي المصادر الأولية لإحصاءات الصحة، ومنها سجلات المستشفيات ومسوح الصحة القبطية. وكما هو الحال بالنسبة لإحصاءات التعليم، تنقسم إحصاءات الصحة إلى ثلاث فئات فرعية في القسم (ج) في الجدول ٣-١: المدخلات والعملية والمخرجات. وتقسّم مقاييس العملية إلى وقائي وعلاجي. وتفيد هذه التقسيمات من الناحية التحليلية، لكنها قد لا تستند إلى الهيكل الفعلي للإبلاغ المستخدم في البلد المعني.

٣-١٤٠ وتشتمل المدخلات على الموارد المالية التي يستخدمها نظام الصحة العامة وعدد المرافق وطاقة استيعابها والعاملين في توفير الخدمات. كذلك يسجل النظام الكامل لحسابات الخدمة الصحية النفقات الخاصة، ولكن الحصول على هذه البيانات أمر صعب في الواقع العملي. ومع ذلك ينبغي أن تتوافر بيانات عن عدد المرافق الخاصة وطاقتها الاستيعابية وأعداد الأفراد المدربين الذين يقدمون الخدمة في القطاع الخاص. ويمكن الحصول على معلومات عن أنماط السلوك الفردي التي تؤثر على الحالة الصحية من المسوح، وذلك مثل استخدام وسائل منع الحمل أو تعاطي التبغ والكحول أو تقديرها بصورة غير مباشرة من بيانات الاستهلاك الكلي.

٣-١٤١ وينبغي لمقاييس إجراء العملية أو تقديم الخدمة أن تسجل نوع الخدمة المقدمة وخصائص السكان الذين يحصلون على الخدمة. ومن بين أهم فئات الخدمات الوقائية التي تقدم للسكان هي التطعيمات، ورعاية الأمومة والطفولة في العيادات الخارجية، وخدمات الصحة الإنجابية. وقد لا تعتبر خدمات أخرى، مثل الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، وإمدادات المياه، والحماية الصحية للإمدادات الغذائية جزءاً من نظام الرعاية الصحية الرسمي، ولكن لهذه الخدمات آثار مهمة على الصحة العامة. وتعلق أهمية كبيرة على توافر معلومات عن مستوى هذه الخدمات ونطاقها، بما في ذلك مقاييس الحصول عليها، في تشخيص مصادر الاعتلال وتحديد الاحتياجات غير المستوفاة. وتتمثل الخدمات العلاجية في تلك التي يكون الغرض منها هو علاج أمراض محددة.

٣-١٤٢ وينبغي أن تتابع نظم الإبلاغ معدلات استقبال المرضى المقيمين ومعدلات التردد على مقدمي الخدمات الصحية في العيادات الخارجية. ومن المفيد كذلك رصد الجوانب غير المتعلقة بالصحة في تقديم الخدمات مثل وقت الانتظار للحصول على الخدمة، وجودة المرافق الصحية، ونظرة العملاء لمدى جودة الخدمة.

٣-١٤٣ وتسجل المخرجات حالات الإصابة بالمرض وأسباب الوفاة. ويحذف تقسيم البيانات حسب السن، ونوع الجنس، والمنطقة، وحساب معدلات الوفيات في كل سن حسب سبب

البيانات. وثانياً، بالنسبة لفئات البيانات والمؤشرات، يشتمل بعد الجودة على البديلين التاليين عند إجراء تقييم محدد.

(٨) نشر وثائق عن المنهجية ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد الإحصاءات.

٣-١٥٣ إن توافر الوثائق المعنية بالمنهجية ومصادر البيانات التي تقوم عليها الإحصاءات هو أمر بالغ الأهمية لإدراك المستخدمين مواطن القوة والضعف في البيانات. وقد تأخذ الوثائق أشكالاً متعددة منها الملاحظات الموجزة المرفقة بنشر البيانات أو إصدار مطبوعات مستقلة أو التقارير التي يمكن الحصول عليها من منتجي البيانات عند الطلب. ويحيد قيام البلدان المشاركة بإدراج ونشر تصريحات وإعلانات عن السمات ذات الأهمية على صعيد جودة البيانات، ويمكن أن يشير ذلك إلى أنواع الأخطاء التي تتعرض لها البيانات، وأسباب عدم إمكانية مقارنة البيانات عبر الفترات الزمنية، ومقاييس التغطية في بيانات التعداد، وخطأ البيانات أو خطأ المعاينة في بيانات المسح.^{١٣}

٣-١٥٤ وينبغي أن تقدم البلدان المشاركة بيانات وصفية تحدد الوثائق ووسائل الحصول عليها، إلى جانب خطط لإعداد ونشر تصريحات عن المنهجية والمصادر إذا لم تكن متوافرة من قبل.

(٩) نشر تفاصيل العناصر والمطابقات مع البيانات ذات الصلة، والأطر الإحصائية التي تدعم المضاهاة الإحصائية وتوفير ضمانات المعقولة

٣-١٥٥ من أجل دعم وتشجيع المستخدمين على تقييم جودة البيانات، يوصي النظام بنشر بيانات عن العناصر الخاصة بالسلاسل الكلية الأساسية والنشر ضمن إطار إحصائي و/أو نشر المقارنات والمطابقات مرفقة بالبيانات ذات الصلة.

٣-١٥٦ وبطبيعة الحال، ينبغي أن يكون نشر تفاصيل العناصر عند مستوى لا يتعارض مع الخصائص الأخرى المنشودة مثل الموثوقية الإحصائية وسرية المعلومات التي يسهل معرفة أصحابها. (ورغم أن تفاصيل العناصر يستعان بها في هذا السياق لتسهيل المضاهاة الإحصائية، فإنها مفيدة أيضاً في حد ذاتها لأغراض التحليل المتعمق وأغراض البحوث).

^{١٣} يدخل حجم التعديلات السابقة، الذي يرد غالباً في قائمة جوانب الجودة، كأحد عناصر بعد الموضوعية، استناداً إلى دوره كمؤشر لشفاية الشروط التي يتم إعداد البيانات بموجبها.

باستخدام تعادل القوى الشرائية. لذلك لا داعي لتغطيتهما في هذا القسم. غير أنه إذا ما استخدمت البلدان المشاركة معدل دولار أمريكي واحد في اليوم لقياس خط الفقر القطري، فلا بد من الإشارة إلى المنهجية والبيانات الوصفية ذات الصلة. وينبغي إعطاء معلومات عن توافر الدخل أو توزيع الاستهلاك مع ذكر معدل الدورية ومستوى الحدثة.

٣-١٤٩ وينبغي أن تنطوي مسوح الدخل والإنفاق لقطاع الأسر على جمع معلومات عن حجم الأسرة وهيكلها، والأصول المملوكة لها، ومصادر دخلها، وأنماط إنفاقها الاستهلاكي. ويمكن أن تسجل هذه المسوح أيضاً السمات المميزة لأعضاء هذه الأسرة. وكلما ازدادت درجة تفصيل جمع البيانات واقتربت من قياس موارد ونفقات الأفراد، زادت فائدتها في تحديد الفقراء وتشخيص أسباب الفقر وتصميم برامج للقضاء عليه. غير أن إدارة مسوح الأسر تقتزن بتكاليف مرتفعة، كما أن تحليل مجموعات البيانات الكبيرة والمتشعبة يقتزن أيضاً بتكاليف عالية.

٣-١٥٠ ويمكن أن تستمد مقاييس الحصول على الخدمات التي تسجل مدى توافر الخدمات العامة المهمة واستخدامها من مسوح الأسر أو من السجلات الإدارية لدى مقدمي الخدمات. وتزداد فائدة هذه المقاييس إلى أقصى حد عند تسجيلها على نطاق صغير يسمح بتوفير مؤشر لتوزيع الخدمات واستخدامها. وقد ثبت أن نظم المعلومات المعنية بإعداد الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية التي تسجل قرب السكان من مرافق تقديم الخدمات هي إحدى الوسائل المفيدة في تسجيل معلومات عن الحصول على تلك الخدمات.

بعد جودة البيانات المنشورة

٣-١٥١ يرتبط بعد الجودة، ومنه وضع الخطط لتحسين جودة البيانات، ارتباطاً وثيقاً بعدد البيانات في النظام العام لنشر البيانات. ويكتسب بعد الجودة في النظام العام لنشر البيانات أهمية خاصة نظراً لأن الهدف الأولي للنظام هو تحسين جودة البيانات بمرور الوقت.

٣-١٥٢ ويتناول النظام العام لنشر البيانات مسألة تقييم جودة البيانات بطريقتين. أولاً، تهدف البيانات الوصفية للأطر الشاملة إلى توفير معلومات مفصلة عن التعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات، وطرق إعداد البيانات، ومعلومات عن استخدام المبادئ التوجيهية الدولية. ورغم أن النظام العام لنشر البيانات لا يتطلب تقييماً محدداً لجودة البيانات في البيانات الوصفية، فإن المعلومات المطلوب إدراجها تسمح بتوصل المستخدمين إلى استنتاجات حول جوانب جودة

ويمكن في هذه الحالة أن تساعد المطابقات مستخدم الإحصاءات في تقييم مدى دقة مجموعتي البيانات.

٣-١٦٢ وبالنسبة للبيانات الوصفية بموجب النظام العام لنشر البيانات، ينبغي للبلدان المشاركة أن توضح تفاصيل العناصر، والإطار، والمقارنات والمطابقات التي يجري نشرها. ويوصي النظام بإتاحة المقارنات والمطابقات للاطلاع العام حيثما أُجريت. ولذلك يجب أن تشير البيانات الوصفية إلى ما إذا كانت هذه المقارنات والمطابقات متاحة للاطلاع العام.

أبعاد موضوعية البيانات المنشورة وإتاحة الاطلاع العام

٣-١٦٣ يمثل تدفق إحصاءات شاملة تتسم بالموثوقية ومتاحة للاطلاع العام في الوقت المناسب أمر ضروري لصنع السياسات على أسس مدروسة، كما تساعد إتاحة الإحصاءات للجمهور العام، بما في ذلك المستثمرين، في تحقيق الانضباط عن طريق دعم الحوار العام وتقييم السوق على أسس مدروسة. وتقود هذه الأدوار التي تؤديها الإحصاءات إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المحددة الواردة في وظيفة الإحصاءات الرسمية داخل البلد المعني الوارد بيانها في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (راجع الملحق الأول). وتنعكس هذه المبادئ الأساسية مباشرة في بعدي الموضوعية وإتاحة البيانات للاطلاع العام ضمن النظام العام لنشر البيانات.

٣-١٦٤ ويشتمل النظام العام لنشر البيانات على هذين البعدين بصورة تأخذ في الاعتبار أوضاع إعداد البيانات ونشرها واستخدامات البيانات على مستوى طائفة واسعة من البلدان التي ينطبق عليها النظام. ويقر النظام بأن كثيراً من البلدان لا تزال في مرحلة مبكرة لتطبيق هذه المبادئ. لذلك فإن بعدا الموضوعية وإتاحة البيانات للاطلاع العام بموجب النظام العام لنشر البيانات يركزان على وضع سياسات وتحديد ممارسات تتوافق مع أهداف إتاحة البيانات بسهولة. لذلك يجب أن تشتمل البيانات الوصفية لبعدي الموضوعية وإتاحة الاطلاع العام على إفادات تغطي السياسات والممارسات القائمة، بالإضافة إلى خطط إدراج العناصر المحددة مستقبلاً في كل جهاز رسمي يضطلع بإعداد ونشر البيانات المشمولة في النظام.

بعد الموضوعية

٣-١٦٥ يجب أن تحظى الإحصاءات الرسمية بثقة مستخدميها لكي تحقق الهدف المتوخى منها في تزويد الجمهور بالمعلومات. وفي نهاية المطاف، تصبح الثقة في الإحصاءات بدورها مسألة

٣-١٥٧ ويستطيع مستخدم الإحصاءات أن يقدر مدى استناد البيانات إلى أسس معقولة إذا توافر قدر كاف من التفاصيل المنشورة عند مستوى أدنى من المجمال (أو مستوى المؤشر) لا سيما مع اقترانها بالوثائق، فعلى سبيل المثال، تسمح التفاصيل المنشورة للمستخدم بمقارنة معدلات التغير في عناصر السلاسل الزمنية، وحساب الانحرافات عن الاتجاه العام السابق لعناصر السلسلة الزمنية وحساب التكوين كنسبة مئوية.

٣-١٥٨ وقد تكون هناك عدة أنواع من المقارنات والمطابقات، وقد يكون بعضها مشتركا بين عدة أطر إحصائية، مثل الصادرات والواردات كجزء من الحسابات القومية وكجزء من ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، قد يجري تقييم القيمة المعلنة لواردات وصادرات السلع بالنقد الأجنبي في الحسابات القومية باستخدام أسعار صرف محسوبة بطريقة تختلف عن حساب أسعار الصرف المستخدمة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. ويتضح الفرق بينهما عند المقارنة بين مجموعتي البيانات.

٣-١٥٩ وهناك مثال آخر للمقارنات والمطابقات بين الأطر الشاملة يتعلق بمعياري الإقامة في ميزان المدفوعات وفي مسح شركات الإيداع. ففي حالة البلدان التي يعمل عدد كبير من مواطنيها في الخارج، قد يكون من الصعب أحيانا تحديد الخط الفاصل بين المهاجرين المؤقتين والمهاجرين لفترة طويلة/الدائمين وذلك على أساس قاعدة السنة الواحدة الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، حيث يكون المهاجرين من الفئة الأخيرة غير مقيمين بينما يظل المهاجرون من الفئة الأولى مقيمين.

٣-١٦٠ وقد تزداد القضية صعوبة عندما تسمح الحكومة المضيفة للمهاجرين الدائمين أو المهاجرين لفترات طويلة بفتح حسابات في البنوك المحلية ذات الأوضاع المماثلة لحسابات المقيمين. وفي هذه الحالة، قد لا يتسق مسح شركات الإيداع مع ميزان المدفوعات، لا سيما فيما يتعلق بالمركز الدولي للقطاع المصرفي، إذا لم تكن نفس المعاملة مستخدمة في فئتي البيانات. غير أن إحصاءات ميزان المدفوعات لهذا العنصر عادة ما تؤخذ من مسح شركات الإيداع.

٣-١٦١ كذلك يمكن أن تغطي المقارنات والمطابقات بيانات من مصادر مختلفة داخل البلد نفسه. وعلى سبيل المثال، تستمد بيانات البطالة من تعدادات السكان ومسوح قطاع الأسر، بينما تتوافر بيانات العمالة في الغالب من التعدادات الاقتصادية ومسوح المنشآت. وبوجه عام لا تقدم هاتان المجموعتان الإحصائيتان تقديرات متطابقة عن العمالة لأسباب مختلفة.

٣-١٧٠ ومن الجوانب المهمة الأخرى في الشروط التي تعمل بموجبها الأجهزة الإحصائية، ما يتعلق بالإجراءات والعمليات ذات الصلة بسرية الإجابات المنفردة التي يقدمها الأشخاص ودوائر الأعمال والمنظمات رداً على الأسئلة الرسمية. وقد تغطي هذه الإجراءات والعمليات موضوعات تتراوح بين أمن شبكات الكمبيوتر وقيود الإفصاح عن المعلومات فيما بين الهيئات المختلفة.

٣-١٧١ ويمكن نشر المعلومات عن هذه الشروط بأشكال متعددة. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن التقرير السنوي للجهاز الإحصائي قسماً لتوضيح الإجراءات التي تتخذ لضمان سرية المعلومات المنفردة، وقد يشير إلى الالتزامات القانونية التي تقع على العاملين في هذا الجهاز بالنسبة لسرية المعلومات وأمن شبكات الكمبيوتر ومباني الهيئة، والإجراءات الإحصائية بشأن تجنب الإفصاح. ويمكن أن تتضمن المطبوعات الأخرى الصادرة عن الأجهزة الإحصائية ومواقعها على شبكة الإنترنت وصفاً للأساس الذي تركز عليه أنشطة جمع ونشر البيانات والممارسات ذات الصلة وذلك على النحو الوارد في النموذج التالي:

- يقوم [اسم الجهاز] بجمع ومعالجة ونشر المعلومات عن التنمية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في [اسم البلد]. وإضافة إلى ذلك، فهو يتولى إنتاج بيانات عن البيئة الطبيعية في البلد المعني وما لديه من موارد طبيعية.
- أنشئ [اسم الجهاز] بمقتضى [القرار الجمهوري أو التشريع]، ويحدد نطاق مسؤولياته في قانون المعلومات الإحصائية الذي يمنحه الاستقلالية الفنية والإدارية اللازمة لأداء وظائفه.
- يتبع [اسم الجهاز] إدارياً [اسم الوزارة]، لكنه يلتزم تماماً بالاعتبارات المهنية فيما يتعلق بالبيانات التي يظطلع بإنتاجها ونشرها.
- يوجد تحت تصرف [اسم البلد] كم كبير من البيانات عن الأفراد والشركات. ولا يجوز إتاحة هذه البيانات المنفردة لأي أطراف أو أجهزة حكومية أخرى. ولا يقوم [اسم الجهاز] بنشر أو إفشاء أي توافيق من البيانات يمكن أن تستمد منها بيانات أشخاص أو شركات منفردة.

٣-١٧٢ ويجوز إدراج إفادات في استمارات المسوح وخطابات الإحالة أو تضمينها مقاطع مقتبسة من تشريعات أو قوانين تشير إلى سرية الإجابات، وتأكيدات تشدد على أنها لن تستخدم إلا في الأغراض الإحصائية ولن يتم الكشف عنها لأي أطراف أخرى، بما في ذلك الهيئات التنظيمية والضريبية.

٣-١٧٣ وقد يجد معدو الإحصاءات أنه من الملائم استخدام شعارات أو علامات مميزة أخرى لتذكير المستخدمين بالشروط التي تعد الإحصاءات بمقتضاها. وعلى سبيل المثال، قد تتألف السلاسل الإحصائية الرسمية في بلد معين

ثقة في موضوعية الأجهزة المنتجة للإحصاءات وفي كفاءتها المهنية. وتمثل شفافية ممارساتها وإجراءاتها أحد العوامل الرئيسية في تحقيق هذه الثقة.

٣-١٦٦ وبناء على ذلك، يشتمل بُعد الموضوعية في النظام العام لنشر البيانات على أربع ممارسات هي المؤشر على شفافية ممارسات وإجراءات الأجهزة المنتجة للإحصاءات. وتشير ثلاث منها إلى الممارسات والإجراءات الإدارية، وتعنى الممارسة الرابعة بالتعديلات وبتغيير المنهجية.

(١) نشر شروط إنتاج الإحصاءات الرسمية بما في ذلك الشروط المتعلقة بسرية المعلومات التي يسهل معرفة أصحابها

٣-١٦٧ ورغم أن الممارسة الموصى بها والمتضمنة في مطبوعة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية "Fundamental Principles of Official Statistics" (شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٤) لا ترد بصورة مباشرة، فإنها تدعم الثقة في الموضوعية والكفاءة المهنية في إعداد الإحصاءات الرسمية.

٣-١٦٨ وقد تكون هناك أشكال متعددة للشروط التي يتعين أن تعمل الأجهزة الإحصائية وفقاً لها، بما في ذلك وجود قوانين إحصائية، ومواثيق، ومدونات لقواعد السلوك. وقد لا تتوافر هذه الأشكال في عديد من البلدان أو ربما تكون متقادمة. وبناء عليه، فإن وضع هذه القوانين والمواثيق والمدونات يأتي كخطوة أولى نحو تحقيق الموضوعية. ويمكن أن تشير الشروط المتضمنة فيها إلى أمور مثل علاقة الوحدة الإحصائية بالمستوى الإداري الأعلى الذي تتبعه أو الوزارة التي تشكل جزءاً منها. وعلى سبيل المثال، قد تميز الشروط بين الشؤون التي تخضع فيها الوحدة الإحصائية لسلطة خارجية (مثل مسائل الميزانية والموارد البشرية) وتلك التي تتمتع فيها باستقلالية (مثل مسائل المنهجية الإحصائية والقرارات المعنية بالمطبوعات الإحصائية).

٣-١٦٩ وقد تشير الشروط أيضاً إلى اشتراط نشر الوحدة الإحصائية للبيانات التي قامت بجمعها للوقاية من أي ضغوط ممكنة تهدف إلى حجب بعض النتائج عن الجمهور، وكذلك نشر مؤهلات وصلاحيات كبير الإحصائيين/مدير الجهاز الإحصائي، ومراجعة البرامج الإحصائية التي أجرتها مجموعة مستقلة من الخبراء. ويمكن النظر إلى كل هذه الشروط باعتبارها عوامل وقاية لحماية الكفاءة المهنية والموضوعية في جهة إنتاج البيانات، ولكنها بطبيعة الحال لا تضمن تحقق ذلك.



The General Data Dissemination System
GUIDE FOR PARTICIPANTS AND USERS (Arabic)